الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مرجع:...../ ق.ع.إ / 2020

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :..... / D.S.E / 2020

الموضـــوع

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأملاح الفترة 2017-2019

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المـاستر في العلـوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

من إعداد الطالب:
- عبـــة جلال الدين

إشراف الدكتور:
- دردوري لحسن

لجنة المناقشة		
الإسم واللقب	**الرتبة**	**الصفة**
د/ إنصاف لقصوري	أستاذة محاضرة – أ –	رئيسا
د/ لحسن دردوري	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
د/ دلال نور الدين	أستاذة محاضرة – ب –	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 -2020

الإهـــداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء، إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين

أمي العزيزة.

إلى من علمني الكفاح والصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي

وتعليمي، إلى ذلك الرجل العظيم

أبي العزيز.

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها وإلى إخوتي حفظهم الله لي

إلى من جمعني بهم منبر العلم، والى كل الأصدقاء والأحباء.

إلى كل أهلي وأقاربي

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي قلمي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

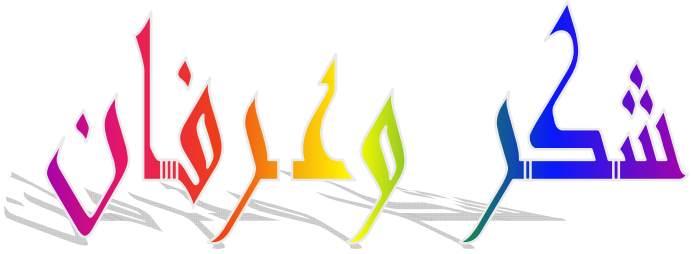

الشكر والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده مُحَمد صلى الله عليه وسلم

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف "دردوري لحسن"

على كل ما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد، كما أشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل.

فجزاه الله عني كل خير

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، دون أن أنسى في ذلك كل أساتذتي وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير في إنجاز هذه المذكرة.

ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا عن طريق استخدام أدوات التحليل المالي على القوائم المالية بغية تشخيص الوضعية المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الوضعية المالية، وتم تحديد أيضا مفاهيم أولية حول القوائم المالية التي تعتبر المادة الخام لعملية التحليل المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية للمؤسسة الوطنية للأملاح (مركب الملح لوطاية).

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التشخيص المالي، القوائم المالية، النسب المالية، المؤشرات المالية.

Summary in English:

This study aims to know the role of financial analysis in the diagnosis of financial situation in an economic company, This is by using financial analysis tools on the financial statements for the purpose of diagnose the financial situation, A Theoretical framework has been provided to reach that purpose it includes different concepts related to the financial analysis through identifying its different methods and tools also the financial ratios and indicators used to evaluate the financial situation concepts are also defined about the financial statements, which are the raw material for the financial analysis process, As well as the practical study by which different methods and tools been practically dropped on reality of the accounting data of the national salts corporation (salt compound EL Outaya).

Among the most important results that this study has reached are knowing the importance and the necessity of using different methods and tools of the financial analysis in diagnosing the financial situation of an economic company and identifying its strengths and weaknesses, Also knowing most of the financial imbalances that the company suffers from and try to provide suitable solutions.

Key words: financial analysis, financial diagnosis, financial statements, financial ratios, financial indicators.

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
شكر وعرفان	**II**
ملخص باللغة العربية	**III**
ملخص باللغة الإنجليزية	**III**
فهرس المحتويات	**IV V VI**
فهرس الجداول	**VII VIII**
فهرس الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**IX**
المقدمة العامة	**أ – و**
إشكالية البحث	**ب**
فرضيات البحث	**ب**
أهداف البحث	**ب – ج**
أسباب اختيار الموضوع	**ج**
أهمية البحث	**ج**
المنهج المعتمد في البحث	**ج – د**
الدراسات السابقة	**د – هـ**
خطة وهيكل البحث	**و**
الفصل الأول: الإطار النظري حول التحليل المالي والقوائم المالية	**1 – 50**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي	**3**
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	**3**
المطلب الثاني: استخدامات والجهات المستفيدة في التحليل المالي	**5**

المطلب الثالث: أدوات وأنواع التحليل المالي	**8**
المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي	**22**
المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية	**23**
المطلب الأول: قائمة المركز المالي	**23**
المطلب الثاني: قائمة الدخل	**28**
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية	**36**
المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية	**41**
المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي	**41**
المطلب الثاني: أهمية استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية	**42**
المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	**42**
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية –	**51 – 83**
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية –	**53**
المطلب الأول: نشأة وتعريف حول مركب الملح لوطاية	**53**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركب الملح	**54**
المطلب الثالث: نشاط وأهمية مركب الملح	**56**
المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية –	**58**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية الخاصة بمركب الملح لوطاية للفترة (2017-2019)	**58**
المطلب الثاني: تطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على الميزانية المالية	**69**
المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام النسب المالية	**76**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة العامة	**84- 88**
نتائج اختبار الفرضيات	**85**
نتائج البحث	**86**

التوصيات	**88**
أفاق البحث	**88**
قائمة المراجع والمصادر	**89- 95**
قائمة الملاحق	**96- 106**

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج لميزانية مقفلة لسنة معينة يبين عرض عناصر الأصول والخصوم	26
02	نموذج جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة حسب نظام المحاسبي الجديد	31
03	إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف	33
04	نموذج يبين جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة حسب نظام المحاسبي الجديد	35
05	الجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	37
06	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	39
07	تفسير نسب النشاط الخاصة بالميزانية العامة	47
08	تفسير النسب النشاط الخاصة بجدول حسابات النتائج	48
09	تفسير نسب المردودية الخاصة بجدول حسابات النتائج	49
10	عدد وحدات الإنتاج والتوزيع للمؤسسة الوطنية للأملاح	55
11	منتجات مركب الملح لوطاية	58
12	ميزانية مالية مختصرة للفترة (2017-2019)	59
13	التوزيع النسبي لعناصر الأصول للفترة (2017-2019)	61
14	التوزيع النسبي لعناصر الخصوم للفترة (2017-2019)	62
15	نسب التغير في الميزانيات للفترة (2017-2019)	63
16	جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019)	66
17	رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2017-2019)	70
18	رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة (2017-2019)	71
19	أنواع رأس المال العامل للفترة (2017-2019)	72
20	احتياجات رأس المال العامل للفترة (2017-2019)	73
21	الخزينة الصافية للفترة (2017-2019)	74
22	نسب التمويل للفترة (2017-2019)	74
23	نسب السيولة للفترة (2017-2019)	75

24	تطور رقم أعمال المؤسسة للفترة (2017-2019)	**77**
25	تطور إنتاج السنة المالية للفترة (2017-2019)	**78**
26	نسبة تطور في القيمة المضافة للفترة (2017-2019)	**78**
27	تطور النتيجة الصافية للفترة (2017-2019)	**79**
28	نسبة توزيع القيمة المضافة خلال الفترة (2017-2019)	**80**
29	المردودية التجارية للفترة (2017-2019)	**81**
30	المردودية المالية خلال الفترة (2017-2019)	**82**
31	المردودية الاقتصادية للفترة (2017-2019)	**82**

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل التنظيمي لمركب الملح لوطاية	**56**

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2019	**98 - 97**
02	الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2018	**100-99**
03	الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2017	**102-101**
04	جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2019	**103**
05	جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2018	**104**
06	جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2017	**105**

المقدمة العامة

يعتبر التحليل المالي من الناحية التاريخية وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بأزمة الكساد الكبير الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع الذي مارسته بعض إدارات الشركات، وهو ما ألحق ضررا بليغا بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وهذا ما عجل بتدخل الحكومات في تلك الدول بفرض إلزامية الإفصاح عن المعلومات المالية من قبل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ و التحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من المستعملين، نظرا لما يقدمه من معلومات ذات دلالة كبيرة في معظم الحالات التي يتناولها.

ويعتبر التحليل المالي علم من العلوم الاقتصادية الحديثة والذي له قواعد ومعايير وأسس تهتم بجمع البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية، وقيام بترتيبها وتبويبها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية وتحليلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط الموجودة بينها، ثم تفسير النتائج المتوصل إليها خلال فترة زمنية معينة والبحث عن أسباب مجيئها على هذا النحو، وذلك بغرض الاطلاع على حقيقة المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وتشخيص وضعيتها المالية واكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية المنتهجة لدى إدارتها بعد ذلك وضع الحلول المناسبة وتقديم التوصيات اللازمة لتدارك الجوانب السلبية بغرض تحسين مستوى الأداء والتوازن المالي لهذه المؤسسة لاتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.

إن للتحليل المالي مجموعة من الأدوات متمثلة في النسب والمؤشرات التي يستعين بها مستخدموها من متخذي القرار المالي أو من لديه علاقة بالمؤسسة، حيث لا تقتصر أهميته على البيئة الداخلية للمؤسسة فحسب بل تتعدى ذلك إلى البيئة الخارجية لها من شركاء ومساهمين وبنوك ومستثمرين، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على معلومات وافية وكافية عن هذه المؤسسة ومدى صحة مركزها المالي، لذا يعتبر التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ولمختلف المتعاملين معها صمام الأمان والأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة وفي الوقت المناسب.

حيث يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في القوائم المالية بالإضافة إلى مختلف البيانات المحاسبية والمالية الأخرى المتعلقة بنشاط المؤسسة، وتتيح القوائم المالية قدرا كبيرا من المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، وهنا يقع على عاتق المحلل المالي مهمة الاستفادة من هذه البيانات والمعلومات وذلك عن طريق استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي عليها بغية

معرفة الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف فيها ومنه تقديم الحلول والتوصيات اللازمة.

I. إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا القول بأن أدوات وأساليب التحليل المالي تمكننا من التعرف على الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا تسطير الأهداف والخطط المستقبلية، وعليه وعلى ضوء ما سبق نطرح إشكالية البحث التالي:

كيف يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال التحليل المالي؟

وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- هل يساعد التحليل المالي للقوائم المالية على ترشيد القرارات المناسبة للمؤسسة؟
- ما الهدف من قياس وتقييم الأداء والتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- هل يمكننا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي عمليا في تحليل مختلف الجوانب المالية لمركب الملح؟

II. فرضيات الدراسة:

من أجل مناقشة والإجابة عن الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات لهذه الدراسة التي نبحث عن تأكيدها أو العكس وهي كالأتي:

1. التحليل المالي يظهر صورة أكثر مصداقية لوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.
2. يساعدنا قياس وتقييم الأداء والتوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية في تحديد مراكز القوة والضعف فيها.
3. إن إسقاط مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمركب الملح يمكننا من تشخيص وضعها المالي، وكذا الكشف عن الاختلالات الحاصلة له.

III. أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
- معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي.

- التعرف على فوائد استخدام أدوات التحليل المالي في بيان الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية والاستفادة من مخرجاته في مراقبة التسيير المالي لمساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا المساعدة على وضع الخطط والسياسات المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة.

IV. أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فإختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

- التعرف على كيفية تشخيص المؤسسة الاقتصادية وتقييم أدائها من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يستعملها المحللون الماليون من أجل ذلك.
- الوقوف على أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتعرف على الصورة الحقيقية لوضعها وأدائها المالي.
- الرغبة الشخصية في التعمق في موضوع التحليل المالي، وكذا معرفة أهمية أدوات وأساليب التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

V. أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في اعتبار أن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يقوم بموجبها على تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، وهذا عن طريق تحليل القوائم المالية التي تعتبر مدخلات عملية التحليل وباعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم وتحليل الوضع والأداء المالي الخاص بالمؤسسات، بحيث يقوم التحليل المالي بتحليل القوائم المالية باستخدام مختلف الأدوات والأساليب التحليل، وهذا بغية معرفة نقاط القوة والضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية، والكشف عن الاختلالات المالية ووضع الحلول اللازمة، وباعتبار أن النتائج المتحصل عليها من التحليل المالي تساعد المسيرين بشكل كبير على ترشيد قرارات المتعلقة بالمؤسسة من أجل تحقيق التوازن المالي لها لضمان نموها واستمرارها.

VI. المنهج المعتمد في البحث:

من اجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لهذا البحث، وذلك بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع التحليل المالي بغرض إبراز أم جوانبه و خاصة أدوات وأساليب التحليل، وكذا التعرف على القوائم المالية التي تعتبر مدخلات عملية التحليل المالي واستخدمنا المنهج التحليلي من خلال الدراسة التطبيقية لموضوع البحث، وهذا بإسقاط وتطبيق التحليل

المالي من أجل دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية تمثلت في المؤسسة الوطنية للأملاح مركب الملح لوطاية، ولهذا الغرض تم جمع المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة أي القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للأملاح وتطبيق عليها أدوات وأساليب التحليل المالي بغية تشخيص وضعها المالي.

VII. تحديد إطار البحث:

في هذا الإطار يتضمن:

- **الإطار المكاني للبحث:** تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة الوطنية للأملاح مركب الملح لوطاية بسكرة .
- **الإطار الزماني للبحث:** دراسة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للأملاح للفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2019، وسبب اختيار هذه الفترة راجع إلى الرغبة الشخصية لمعرفة ودراسة أخر المستجدات حول الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للأملاح.

VIII. الدراسات السابقة:

- **دراسة لزعر محمد سامي:** بعنوان " **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**" دراسة حالة مؤسسة صيدال الأم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2012

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، إلى جانب تقديم الإطار العام للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد قام الباحث بإنجاز الدراسة التطبيقية على شركة صيدال الأم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي وتهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة من حيث الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

- **دراسة اليمين سعادة:** بعنوان "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

عالجت اليمين سعادة في رسالتها دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

- **دراسة منير عوادي:** بعنوان "**استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال للفترة (2017/2013)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر (3) الجزائر، 2020/2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومن النتائج المتوصل إليها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

- **دراسة هادفي خالد:** بعنوان "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2015/2011)**" أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المساهمات التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال تطوير أساليب التحليل المالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مجموعة متكاملة من الكشوفات المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوفات المالية، وكما جسد النظام المحاسبي المالي التوجه نحو رفع مستوى الإفصاح المالي عن كل المعلومات التي من شأنها تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة.

- أما بحثنا فهو يدرس دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وقد أخذنا المؤسسة الوطنية للأملاح مركب الملح لوطاية كدراسة تطبيقية، هذه الدراسة تبين لنا الأهمية والدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، ومدى مساهمته في الإلمام بجميع جوانب المالية للمؤسسة، وهذا عن طريق تطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي والمتمثلة في النسب والمؤشرات المالية على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها: أن للتحليل المالي دور فعال في عملية تشخيص الوضع والأداء المالي الخاص بالمؤسسة، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، والكشف عن الاختلالات المالية ومحاولة تصحيحها، وكما يساعد بشكل كبير على وضع الخطط والسياسات المالية المناسبة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

IX. خطة وهيكل البحث:

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وفصلين، حيث الفصل الأول نظري والثاني تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** الذي سيكون عنوانه "**الإطار النظري حول التحليل المالي والقوائم المالية**"، حيث اهتم المبحث الأول بدراسة **عموميات حول التحليل المالي**، بينما تناول المبحث الثاني **الإطار النظري للقوائم المالية**، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه حول **استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.**
- **الفصل الثاني:** الذي عنون بـ " **الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية–** كدراسة حالة، حيث اهتم المبحث الأول بـ **تقديم المؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية –** بينما تناول المبحث الثاني **التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية–.**

الفصل الأول

الإطار النظري حول التحليل المالي والقوائم المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلباً وإيجاباً في المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم اقتراح إجراءات على المؤسسة لترشيد استخدام إمكانياتها للخروج من الوضع الصعب أو اقتراح إجراءات تسمح بمواصلة التحسن إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

وكما تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن وضعية نشاط المؤسسة بحيث ينظر إلي المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، حيث تعرض هذه القوائم بالكشف حول كل معاملات المؤسسة ونتائجها المالية، وكما تعتبر هذه القوائم مصدر الأساسي لعملية التحليل المالي. ومن هذا المنطلق فإنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تمكن الإدارة من عرض نتائج أعمالها، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداء للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل وعليه خصص هذا المبحث للتطرق إلى أهم الجوانب والمفاهيم المتعلقة بموضوع التحليل المالي كالآتي:

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تقديم عام للتحليل المالي من مفهوم، أهمية، أهداف كمدخل للموضوع.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: "يعرف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل".[1]

التعريف الثاني: "التحليل المالي عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلبي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها".[2]

التعريف الثالث: "يعرف بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[3]

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التحليل المالي بصفة عامة بأنه: "عملية تفصيلية، دقيقة، مدروسة تستخدم من قبل المؤسسة من أجل دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والبيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمساعدة في اتخاذ القرار وتقييم

[1] هيثم محمد الزعبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص157.

[2] نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص، 9، 10.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (أسس – مفاهيم – تطبيقات)**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006 ص، 141.

الأداء في المؤسسة الاقتصادية، والتعرف على نقاط القوة وتعزيزها وعلى نقاط الضعف ومعالجتها، ومعرفة الانحرافات في السياسة المالية المنتهجة من قبل المؤسسة".

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي عموما إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة بقصد تحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي بغرض ترشيد قراراتها المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، كما أن عناك عوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي نذكرها في ما يلي:

أولا: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية: [1]

1- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو؛

2- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديد؛

3- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.

4- يعتبر وسيلة لمعرفة قدرات المؤسسة ماليا وإداريا، حيث يوفر معلومات تساعد في تقدير قيمة المؤسسة عن طريق معرفة تدفقاتها النقدية المستقبلية وتقييم أداء المؤسسة ككل.[2]

5- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات، والتخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة؛

6- يساعد في وضع تشخيص شامل للمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف، والذي من خلاله يمكن تحديد شروط وسبل التطوير المستقبلي للمؤسسة؛

7- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.[3]

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلي :[4]

1- التعرف على وضع المؤسسة المالي، وقدرتها على مواجهة أعباء الديون والقدرة على الاقتراض؛

---

[1] بن يوسف مريم، "**التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة البليدة (2)، البليدة، أفريل 2014، ص، 90.

[2] منير عوادي، "**استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة صيدال**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، (2020/2019)، ص، 15.

[3] أيمن فريد، "**استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة الجزائر (3)، الجزائر، (2013/2012)، ص، 6.

[4] نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص، 11

2- مساعدة إدارة المؤسسة في التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة، بما يتلاءم مع أهداف المؤسسة؛

3- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية في أداء مهامها وبيان الجدوى الاستثمارية في المؤسسة.

4- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي وتحليل السيولة والعسر المالي والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.[1]

5- يهدف التحليل المالي بالمساعدة في عملية التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لدعمها وتعزيزها وعلى مواطن الضعف والخلل لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة والملحقات التي تبين السياسات والطرق الإدارية المتبعة.[2]

6- تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة، والحكم على مدى كفاءة الإدارة.[3]

المطلب الثاني: استخدامات والجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتها لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتها المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

الفرع الأول: استخدامات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:

أولا: التحليل الائتماني: هذا التحليل بصورة عامة يقومون به المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من أجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.[4]

ثانيا: التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات، حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم

---

[1] عريف عبد الرزاق، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016)، ص، 91.

[2] صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، "**التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، السعودية، الطبعة الأولى 2015، ص ص، 39، 40.

[3] محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، "**إدارة الموارد المالية**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2017، ص ص، 81، 82.

[4] على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص، 59.

وكفاية عوائدهم، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.[1]

ثالثا: الرقابة المالية وتحليل الأداء: يعد التحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيلة الفعالة والناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المؤسسة المالية وعملياتها، ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو.[2]

رابعا: التخطيط المالي: يعد التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط، حيث تستند عملية التخطيط المالي إلي منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من العمليات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج ببدائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية يستخدمها المخطط المالي عند الوضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء وتقدير الأداء المتوقع مستقبلا.[3]

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

يمكن تحديد الفئات المستخدمة والمستفيدة لمعلومات التحليل المالي بما يلي:[4]

أولا: المستثمرون

يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل على معلومات عن ما يلي:

1- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وقدرتها على الاستثمار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات.
2- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.
3- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.

[1] لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، (2012/2011)، ص، 77.

[2] هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 159.

[3] هادفي خالد، "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019/2018)، ص،103.

[4] محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص، 80.

4- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف فيه.

5- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها.

ثانيا: إدارة المؤسسة

يتم استخدام القوائم المالية من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة بهدف تشخيص المشكلات الإدارية والمالية الحالية ووضع حلول مناسبة في الوقت المناسب، والعمل على التخطيط للمستقبل من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية والرقابة على هذه القوائم، كما تهتم إدارة المؤسسة في تقييم مدى كفاءتها في إدارة أصولها الثابتة والمتداولة.[1]

ثالثا: العاملون بالمؤسسة

يعتبر العاملون بالمؤسسة من بين الجهات ذات المصلحة في المؤسسة، وكما هو معلوم أن إدارة المؤسسة تسعى إلي تعزيز إرضاء العمال بكل مستوياتهم ومسؤولياتهم، حيث يمكنهم معرفة الوضع المالي للمؤسسة الحقيقي ووضعية الخزينة النقدية ودرجة الربحية المحققة ومدى كفاءة الأنشطة الرئيسية والثانوية والسياسات المالية المتبعة، وكذا القرارات المالية المتخذة، وكل نقاط القوة التي تكتسبها المؤسسة تعتبر سندا قويا لاستمرارية المؤسسة وبقائها ونموها، مما يدعم ثقة العاملين في المؤسسة، وكذلك يهتم العاملون في المؤسسة بالنتائج المالية المحققة، وهذا ما يجعلهم يمتلكون وعي في المطالبة بحقوقهم في حدود المعقول وفي ظل الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعيشها المؤسسة.[2]

رابعا: الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

1- الديون طويلة الأجل:

[1] تقرارت يزيد، "**استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**"، مجلة بحوث، الجزء الثاني، العدد 11، جامعة الجزائر (1)، الجزائر، 2016، ص، 123.

[2] نفس مرجع، ص ص، 123، 124.

الشيء الأهم لدى الديون الطويلة الأجل هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد؛

2- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهمهم هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنين يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة الاقتصادية.[1]

خامسا: الموردون

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل.[2]

سادسا: المصالح الحكومية

عادة ما يكون اهتمام المصالح الحكومية بالمؤسسة لأهداف رقابية وضريبية كالرقابة على الأسعار والتقيد بالقوانين والرقابة على الأرباح ورقم الأعمال ونمو أنشطة المؤسسة وتوسعها.[3]

سابعا: المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي

تستعمل المؤسسات المتخصصة هذا التحليل لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.[4]

المطلب الثالث: أدوات وأنواع التحليل المالي

باعتبار أن التحليل المالي هو أداة فعالة في تشخيص الوضعية المالية، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية باعتماد على مؤشرات التوازن والنسب المالية، والقيام أيضا بالتحليل الأفقي والعمودي. ومن خلال هذا سوف نتحدث في هذا المطلب حول أدوات وأنواع التحليل المالي.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

---

[1] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 20.

[2] سمسوم صليحة، "**أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2001، ص، 7.

[3] رضوان باصور، "**استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، (2009/2008)، ص، 15.

[4] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 21.

يقصد بأدوات التحليل المالي بأنها "مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية لتقييمه[1]"

أولا: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي: تسعى أي مؤسسة على اختلاف نشاطها لتحقيق نوع من التوازن المالي كهدف مبدئي لأن هذا يمكنها من مواجهة إلتزامات المالية عند مواعيد استحقاقها، ويتم ذلك بتمويل موجوداتها الثابتة عن طريق الأموال الدائمة وتمويل موجوداتها المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، وبالتالي تجنب عدم التسديد.[2]

حيث يعرف التوازن المالي على أنه: التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال؛

ولكي تحقق المؤسسة توازنها يجب أن تتجنب الاعتماد على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة فالقيم الثابتة تمول عن طريق الأموال الدائمة (سواء الأموال الخاصة أو الديون طويلة الأجل)، وبمعنى أخر يجب أن تكون رؤوس الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة تمول بالقروض قصيرة الأجل، أي أن درجة السيولة عنصر من عناصر الأصول اكبر أو تساوي درجة استحقاق رأس المال الذي يسمح بتمويلها.[3]

حيث تهدف مؤشرات التوازن المالي إلي تحديد وضعية التوازن المالي في المؤسسة أو تحديد وضعية الهيكل المالي أو هيكل التمويل في المؤسسة مع العلم أن حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على معطيات ميزانية المؤسسة، وفي نفس السياق يستخدم المحلل المالي ثلاثة أنواع من المؤشرات هي: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.[4]

1- رأس المال العامل:

[1] منير شاكر محمد وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص، 38.

[2] غالمي العالية، "**التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018، ص، 170.

[3] بزقراري حياة، "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011/2010)، ص، 24.

[4] نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019، ص، 41.

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.[1]

كما يعرف على أنه هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول المتداولة.[2]

حيث يستخدم رأس المال العامل في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير فهو يعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:[3]

- **من خلال المدى الطويل (أعلى الميزانية):** يمكن تعريف بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

- **من خلال المدى القصير (أسفل الميزانية):** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

1- 1- أنواع رأس المال العامل:

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:[4]

أ- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة

---

[1] شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2009، ص، 214.

[2] زغيب مليكة وآخرون، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011، ص، 49.

[3] شعيب شنوف، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ص، 119.

[4] مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص ص، 38، 39.

من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو:

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

ب-رأس المال العامل الخارجي:

ويمثل مجموعة الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها.[1]

ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = خصوم غير جارية + خصوم جارية

أو:

رأس المال العامل الخارجي = ر.م.ع الإجمالي – ر.م.ع الخاص

ت-رأس المال العامل الإجمالي:

يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي إجمالي الأصول المتداولة، والهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.[2]

ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = ر.م.ع الخاص + ر.م.ع الخارجي

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = ر.م.ع الدائم + ديون قصيرة الأجل

2- احتياجات رأس المال العامل:

[1] أيمن فريد، مرجع سابق، ص، 40.

[2] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سابق، ص، 120.

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل؛

فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلي سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل تسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام.[1]

يتم حساب احتياج رأس المال العامل وفق للعلاقة التالية:

إ.ر.م.ع = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – سلفات مصرفية)

أو:

إ.ر.م.ع = (قيم الاستغلال + قيم محققة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية

حيث نستطيع حساب احتياج رأس المال العامل انطلاقا من الميزانية الوظيفية، وذلك بتحديد احتياجات رأس المال العامل للاستغلال و احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:[2]

- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:** ويتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

- **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

إ.ر.م.ع خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

- **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:** وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية:

إحتياج رأس المال العامل الإجمالي = إ.ر.م.ع للاستغلال + إ.ر.م.غ خارج الاستغلال

---

[1] محمود الحافظ عيشوش، "**دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016)، ص، 270.

[2] إلياس بن ساسي وآخرون، "**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص ص، 104، 105.

3- الخزينة الصافية:

تعد الخزينة من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية في المؤسسة الإقتصادية، إذ تعبر الخزينة عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة بإستثناء السلفات المصرفية أو الفرق بين رأس المال وإحتياجات رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش الأمان (رأس المال العامل).[1]

تحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية:

خزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

أو:

خزينة الصافية = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

وتحسب الخزينة الصافية إنطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين إستخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

ثانيا: التحليل المالي بإستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي بإستخدام النسب المالية من أكثر الأنواع التقليدية شيوعا في تحليل القوائم المالية ومن الضروري القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي وأنما هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.[2]

حيث تعرف النسب المالية على أنها: تعبر عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم أخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة مايعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات.[3]

يتفق أغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربعة هي :

- **نسب السيولة**

---

[1] نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014)، ص، 115.

[2] حمزة محمود الزبيدي، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص، 175.

[3] محمود عبد الحليم الخلايلة، "**التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998، ص، 45.

- **نسب التمويل**
- **نسب النشاط**
- **نسب الربحية**

1- المجموعة الأولى: نسب السيولة

مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة الشركة في الأجل القصير ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة إلتزاماتها المالية ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة.[1]

أ- نسبة التداول (السيولة العامة):

وهي تلك النسبة التي تقيس إمكانية المؤسسة في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار، ومن خلالها نعرف قدرة المؤسسة في متابعة إلتزاماتها الجارية ومدى إمكانيتها على التسديد.[2]

وتحسب حسب العلاقة التالية:

نسبة التداول = (الاصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة) × 100

ب-نسبة السيولة السريعة:

ما يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي يسهل تحويله إلى نقدية، ومثل هذا الإفتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين، أي هناك إحتمال بعض الأصول المتداولة قد لا يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة خلال الفترة القصيرة، في هذه الحالة يجب عدم أخذ هذه الأصول في الحسبان عند إحتساب نسب السيولة نظرا لأنه لا يمكن إستخدامها كأساس لسداد الإلتزامات في الفترة القصيرة، فإذا كانت المؤسسة تجد صعوبة في تحويل المخزون إلى نقدية خلال الفترة القصيرة فإنه يجب إستبعاده من الأصول المتداولة عند إحتساب نسب السيولة، وفي هذه الحالة نحصل على ما يطلق عليه نسبة السيولة السريعة.[3]

تستعمل هذه النسبة لإختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الإضطرار إلى تسييل موجوداتها من المخزون، وضمن هذه

---

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، "**التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص، 79.

[2] دريد كامل آل شبيب، "**مبادئ الإدارة المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص، 71.

[3] جودي محمد رمزي، "**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014)، ص، 108.

الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لإقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني المخزونات.[1]

وتحسب النسبة حسب العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = ((الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ الخصوم المتداولة)) × 100

ت- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

توضح نسبة السيولة النقدية مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل، وتختلف تلك النسبة عن نسبة السيولة السريعة أو نسبة التداول بأنها تهتم بالنقدية وما في حكم النقدية من إستثمارات في الأوراق المالية؛

وتستخدم تلك النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والمقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع أصول متداولة أخرى.[2]

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة ÷ الخصوم المتداولة) × 100

2- المجموعة الثانية: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي إكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.[3]

أ- **نسبة التمويل الدائم:** وتوضح مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة التي في حوزتها، وتدعى أيضا بنسبة رأس المال العامل الصافي أو الدائم.[4]

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الاستخدامات الثابتة) × 100

ب-نسبة التمويل الخاص: تبين هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة أي مدى اعتمادها على التمويل الداخلي.[5]

وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص109.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، "**التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص، 204.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص، 45.

[4] محمد سراي، "**التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، (1995/1994)، ص، 62.

[5] بن يوسف مريم، مرجع سابق، ص، 109.

نسبة التمويل الخاص = (الموارد الخاصة ÷ الاستخدامات الثابتة) × 100

ت-نسبة الاستقلالية المالية: تبين نسبة الاستقلالية المالية مدى اعتماد المؤسسة على دائنيها ومدى قدرة المؤسسة على استغلال أموالها الخاصة.[1]

نسبة الاستقلالية المالية = (الموارد الخاصة ÷ مجموع الديون) × 100

ث-نسبة قابلية السداد: تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها.[2]

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = (الأصول الثابتة ÷ مجموع الديون) × 100

ج-نسبة التمويل الخارجي: ويطلق عليها أيضا (نسبة التمويل بالقروض)، وهي تقيس مدى مساهمة الأموال المقترضة في إجمالي الأصول، سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة.[3]

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون ÷ مجموع الأصول) × 100

3- المجموعة الثالثة: نسب النشاط

يطلق عليها أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر قدر من المبيعات، وبالتالي أعلى ربح ممكن.[4]

1-معدلات دوران المخزون: ينقسم معدلات دوران المخزون إلى عدة تقسيمات: [5]

✓ **متوسط المخزون:** يعبر متوسط المخزون عن قيمة المخزون الذي يتواجد بصفة عادية في مخازن المؤسسة الاقتصادية، ويحسب بالعلاقة التالية:

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون أخر المدة) ÷ 2

---

[1] إنتصار سليماني، "**التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة حاج لخضر باتنة، (2016/2015)، ص، 75.

[2] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص، 68.

[3] عبد الله عبد الله السنفي، "**الإدارة المالية**"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2013، ص، 190.

[4] كحول صورية، "**دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016)، ص، 145.

[5] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 108.

✓ **معدل دوران المخزون:**

يعبر معدل دوران المخزون عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة المالية، ويجب مقارنته مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع.[1]

ويعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.[2]

ويتم حساب هذا المعدل حسب نوع المخزون بالعلاقة التالية:

دوارن المخزون = تكلفة شراء البضائع المباعة ÷ متوسط المخزون من البضائع

دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة ÷ متوسط المخزون من المواد الأولية

دوران المنتجات المصنعة = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة ÷ متوسط المخزون من المنتجات

✓ **مدة تصريف المخزون:** هي المدة التي يبقى فيها المخزون قائما لحين بيعه، أي متوسط فترة التخزين وكلما قلت هذه الفترة كلما كان أفضل للشركة، لأن ذلك يساهم في تقليل التكاليف التخزين وتحسين سيولة المؤسسة.[3]

وتحسب بالعلاقة التالية:

فترة التخزين = (360 ÷ معدل دوران المخزون)

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة مقارنة معدلات دوران المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المؤسسة، كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المؤسسات المشابهة للحصول على تقييم أفضل أداء المؤسسة في هذا المجال.[4]

2- معدل دوران حسابات ذمم المدينة:

[1] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 109.

[2] اليمين سعادة، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2009/2008)، ص، 49.

[3] عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص، 87.

[4] مؤيد راضي خنفر وآخرون، "**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص، 156.

يشير وجود الحسابات المدينة الممثلة في الزبائن وأوراق القبض في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة لسياسة البيع المؤجل على الحساب كواقع تجاري يجب التكيف معه حيث تهتم المؤسسة بتحديد عدد ونوعية الزبائن الذين تتعامل معهم، وكذا تحصيل ديونهم.[1]

- ✓ **معدل دوران الزبائن:** ونعنى بهذا المعدل دورة حساب المدينون خلال السنة المالية، أي كم مرة تحصل فيها هذه الحسابات وسرعة تحصيلها.[2]

معدل دوارن الزبائن = (رقم الأعمال السنوي ÷ متوسط ديون الزبائن)

- ✓ **متوسط ديون الزبائن:** ويتم حسابه بطريقة التالية:

متوسط ديون الزبائن = (ديون الزبائن لأول المدة + ديون الزبائن أخر المدة) ÷ 2

- ✓ **مدة التحصيل من الزبائن:**

فترة التحصيل هي الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا، كما يمكن تعريفها بأنها عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض التزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها.[3]

وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة تحصيل من الزبائن = (360 ÷ معدل دوران الزبائن)

3- معدل دوران الذمم الدائنة: يشير وجود الحسابات الدائنة الممثلة في الموردين وأوراق الدفع في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة في تموين المخزون على سياسة الشراء على الحساب، حيث تسعى إلى تنويع مصادر التموين من خلال التعامل مع العديد من الموردين للحصول على أفضل البضائع والمواد وبأقل سعر ممكن وبأيسر الشروط التجارية.[4]

- ✓ **معدل دوران الموردين:** يمثل معدل دوران الموردين عدد المرات التي تتجدد فيها ديون المؤسسة تجاه الموردين من خلال عمليات شراء البضائع والمواد الأولية واللوازم والتموينات الأخرى على الحساب خلال السنة المالية.[5]

---

[1] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 180.

[2] دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص، 75.

[3] حسن سليمان محمد أبو عودة، "**مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017، ص، 46.

[4] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 181.

[5] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 111.

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = (مشتريات السنة ÷ متوسط ديون الموردين)

✓ **متوسط ديون الموردين:** ويحسب بالعلاقة التالية:

= (الموردون والحسابات الملحقة لأول المدة + الموردون والحسابات الملحقة لأخر المدة) ÷ 2

✓ **مدة التسديد للموردين:** تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

مدة التسديد للموردين = (360 ÷ معدل دوران الموردين)

4- مجموعة الرابعة: نسب الربحية

وهي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المؤسسة، وتختلف استخدام هذه المؤشرات حسب طبيعة المؤسسة والطرق والأساليب المحاسبية المتبعة في استخراج نتيجة أعمالها والظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية.[2] وفي ضوء ذلك نستطيع تقسيم نسب الربحية إلى:

أ- **نسبة ربحية الأصول:** تشير هذه النسبة إلى ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة الإجمالية.[3]

نسبة ربحية الأصول = (النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول) × 100

ب- **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة، كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة.

المهم أن هذه النسبة تعتبر أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد.[4]

وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) × 100

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص، 51.

[2] دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص، 86.

[3] كحول صورية، مرجع سابق، ص، 151.

[4] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، 199.

ت- نسبة ربحية النشاط: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من الربح فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ربحية النشاط = (النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال السنوي) × 100

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس:

أولا: حسب البعد الزمني للتحليل

يمكن تقسيم التحليل المالي على الأساس علاقته بالزمن إلي نوعين أساسيين:

1- التحليل العمودي: ويسمى بالتحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلي نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلي إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%).[2]

كما هو موضح في الصيغة التالية:

الوزن النسبي للبند = (قيمة البند ÷ مجموع البنود التي ينتمي إليها البند)

حيث تكمن أهمية هذا التحليل إلي معرفة مساهمة كل بند بالنسبة لمجموعة معينة ثم معرفة أسباب انخفاض أو ارتفاع هذا البند.

2- التحليل الأفقي: جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل.[3]

ويتم الحساب وفق لهذا التحليل حسب الصيغة التالية:

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص، 52.

[2] مؤيد راضي خنفر وآخرون، ص، 93.

[3] عطا الله علي الزبون، **" استراتيجيات التحليل المالي"**، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص، 88.

نسبة التغير= ((قيمة العنصر للسنة المقارنة – قيمة العنصر للسنة الأساس) ÷ قيمة العنصر للسنة الأساس)

ويتصف التحليل الأفقي بالديناميكية والحركية عكس التحليل العمودي الذي يتصف بالسكون، حيث الأول يعتمد على عدة فترات زمنية والثاني يعتمد على فترة زمنية واحدة.

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلي: [1]

1- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، فهذا يعتبر تحليل داخلي وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلي خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها الإدارية.

2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك...الخ.

حيث يعتبر التحليل الداخلي أكثر دقة وتفصيلا من التحليل الخارجي، نظرا لما تتيحه الإدارة من البيانات التي يحتاجها القائم بالتحليل وقدرته في الحصول على البيانات اللازمة للتحليل على الإطلاع على البيانات والمعلومات بشكل مباشر عكس التحليل الخارجي.[2]

ثالثا: حسب الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلي طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلي ما يلي:[3]

1- التحليل المالي قصير الأجل: يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، كما يستخدم بهدف التخطيط المالي في الأجل القصير، لذلك غالبا ما يركز على تحليل السيولة والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير، وهذا التحليل يهم بالدرجة الأولى الموردون والدائنون والبنوك.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص، 28، 29.

[2] محمود الحافظ عيشوش، مرجع سابق، ص، 232.

[3] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 119.

2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز على تحليل هيكل التمويل والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلي تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح.

رابعا: حسب المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي ومنها:[1]

1- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة نشاطات المؤسسة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.

2- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزاءا من نشاطات المؤسسة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي

وتختلف نتائج التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة حسب وضعية المحلل إما داخلي أو خارجي:[2]

أولا: نتائج التحليل الخارجي

1- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.

2- تقييم النتائج المالية

3- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.

4- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية للمؤسسة.

5- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

ثانيا: نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل الداخلي التوصل إلى النتائج التالية:[3]

1- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل.

2- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا).

3- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها.

4- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل، أو توزيع الإرباح، أو تغيير رأس المال.

5- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة....).

---

[1] إنتصار سليماني، مرجع سابق، ص، 62.

[2] الشيخ ولد عبد الجليل، "**دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية**"، مذكرو تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، (2008/2007)، ص، 12.

[3] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص، 82.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية لعرض الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا بما تحتويه هذه القوائم من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وكذا تدفقاتها النقدية، حيث تعتبر القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من الكشوفات والبيانات التفصيلية والإجمالية، وتسمح بالكشف حول الوضع المالي للمؤسسة اقتصادية في فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، وهي مدخلات عملية التحليل المالي.

وسوف نتطرق فيه هذا المبحث حول أهم أنواع القوائم المالية:

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعد قائمة المركز المالي واحدة من أهم القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف المؤسسات في نهاية كل دورة محاسبية، تعتبر هذه القائمة الوثيقة المهمة والرئيسية التي يعتمد عليها كل من له علاقة بالمؤسسة وذلك نظرا لما تحتويه من بيانات.[1]

أولا: مفهوم قائمة المركز المالي

وهي عبارة عن صورة للشركة في لحظة زمنية معينة تظهر إجمالي أصول الشركة والالتزامات المترتبة على الشركة، وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين: جانب الأصول، وهو عبارة عن الأصول التي تمتلكها الشركة وتستعملها لتحقيق الدخل، وجانب الالتزامات وحقوق المساهمين الذي يبين المصادر التي حصلت منها الشركة على الأموال لتمويل أصولها.[2]

ثانيا: عناصر إعداد قائمة المركز المالي أو الميزانية

تضم الميزانية جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم، حيث يتم إعداد جانب الأصول حسب درجة السيولة وذلك يقتضي أن أي أصل من أصول المؤسسة الذي يتطلب مدة زمنية طويلة تفوق السنة للتحول إلى سيولة نقدية، حيث يتم إدراجه في أعلى الميزانية ويسجل تحت اسم الأصول الثابتة (غير الجارية)، أما الأصول التي تتطلب مدة زمنية قصيرة أقل من السنة للتحول إلى سيولة نقدية ويتم إدراجه في أسفل الميزانية تحت اسم الأصول الجارية، أما جانب الخصوم يتم إعداده حسب درجة الاستحقاق، وذلك يقتضي أن أي خصم من الخصوم يتعدى أجال استحقاقه السنة يتم إدراجه في أعلى الميزانية، والخصم الذي لا يتعدى أجال استحقاقه السنة يتم إدراجه في أسفل الميزانية.

حيث سيتم توضيح عناصر الأصول والخصوم كأتي:

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص، 68.

[2] غادة عباس، "**أسس الإدارة المالية**"، جامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص، 116.

1-الأصول: حيث تعني الأصول ذات القيمة المملوكة للمؤسسة تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة.[1]

وتنقسم إلى:

أ- **الأصول الثابتة (غير جارية):** هي ممتلكات التي تحوزها المؤسسة من أجل نشاطها ولغرض استخدامها في الإنتاج أو تقديم السلع والخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدمها المؤسسة خلال أكثر من فترة واحدة، ولا يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة.[2]

وتنقسم الأصول الثابتة إلي:

- **تثبيتات معنوية:** وهي أصول غير ملموسة كشهرة المؤسسة واسم التجاري...الخ
- **تثبيتات عينية أو مادية:** وهي تشمل الأراضي والآلات ومعدات النقل....الخ.
- **تثبيتات مالية:** وهي أصول مالية تشمل سندات وحقوق، وكفالات والضمانات مدفوعة...الخ.

ب-الأصول الجارية: تمثل بنود الأصول الجارية جانب السيولة في المؤسسة، نظرا لأنها تحتوي على بعض الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال دورة إنتاجية واحدة أو خلال فترة قصيرة الأجل.[3]

وتنقسم الأصول الجارية إلى ما يلي:

- **مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ:** وهي أصول ممتلكة من طرف المؤسسة والتي تكون إما في طور الإنتاج أو مخزنة من أجل بيعها أو استخدامها في الدورة الاستغلال، وقد تكون مواد أولية ولوازم يتم استهلاكها من خلال عملية الإنتاج أو عملية تقديم الخدمات.[4]
- **الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وتمثل حقوق المؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي كالبيع السلع والخدمات، وتعرف بالذمم التجارية المدينة، كما تضم الاستخدامات التي نشأت عن أنشطة استغلال أخرى مماثلة.[5]

---

[1] شناي عبد الكريم، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2009/2008)، ص، 45.

[2] هني محمد فؤاد، "**طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (2013/2012)، ص، 24.

[3] أسامة عبد الخالق الأنصاري، "**الإدارة المالية**"، جامعة القاهرة، مصر، 2019، ص، 122.

[4] بن يوسف مريم، مرجع سابق، ص، 57.

[5] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 47.

- **الموجودات وما شابهها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطرة من حيث التغير في قيمتها.[1]

2- الخصوم: تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة.[2]

وترتب الخصوم كما يلي:

أ- **رؤوس الأموال الخاصة:** وتمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الاستثمار بالإضافة إلى أي أرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع، ويمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل في: رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة.....الخ.[3]

ب-**الخصوم الغير الجارية:** وهي الديون طويلة الأجل كالسندات والقروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل التي تستحق الدفع بعد مرور أكثر من سنة.[4]

ت-**الخصوم الجارية:** وهي إلتزامات قصيرة الأجل يستحق تسديدها خلال فترة مالية واحدة، وتتضمن هذه الخصوم ما يلي: [5]

- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الدائنون أو ما يعرف أحيانا بالموردون وأوراق الدفع.
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

ثالثا: نموذج قائمة المركز المالي

وفي ما يلي سنقوم بعرض الميزانية حسب نظام المحاسبي الجديد (SCF):

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص، 42.

[2] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص، 19.

[3] غادة عباس، مرجع سابق، ص، 117.

[4] دريد كامل أل شايب، مرجع سابق، ص، 61.

[5] مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق، ص، 46.

الجدول رقم (01): نموذج لميزانية مقفلة لسنة معينة يبين عرض عناصر الأصول والخصوم

الأصول					
البيان	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير الجارية					
فارق الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخري					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الضرائب وما شابهها					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					

الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم			
البيان	**ملاحظة**	**N**	**N-1**
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة ومرصود لها			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			

المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، 25 مارس 2009، ص ص، 28، 29.

ويوجد أشكال أخري للميزانية حيث يتم إعدادهم بالاعتماد على الميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي وهذه الأشكال هي: الميزانية الوظيفية والميزانية المالية المختصرة حيث يعتبران على أنهما ميزانية مؤقتة وغير رسمية ولا يمكن لها تعويض الميزانية المعدة وفقا لنظام المحاسبي المالي، وتستخدم هذه الميزانية لتسهيل عملية التحليل المالي فقط.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تعد هذه القائمة من القوائم المالية التي ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، بل أنه في غالب الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تهتم باتخاذ القرارات التي تتعلق خاصة بالربحية والاستثمار، هذه القائمة يتم فيها بيان نتائج الأعمال – المتعلقة بالدورة المحاسبية– عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية.[1]

أولا: مفهوم قائمة الدخل

تعكس هذه القائمة خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة. فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة والمتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها إدارة المؤسسة في سبيل تحقيق وضمان تلك الإيرادات، إذا فإن صورة هذه الحسابات هي عرض للإيرادات والنفقات المقابلة لها، والنتيجة، أما تمثل ربح في حالة زيادة الإيرادات على النفقات أو خسارة العمل في الحالة المعاكسة[2]

ثانيا: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

حدد نظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول حسابات النتائج كما يلي:

1-جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وهو النموذج الرئيسي الواجب على المؤسسات التقيد به أثناء إعدادها للجدول، وأهم ما يميز هذا النموذج أن الأعباء والإيرادات تسجل حسب طبيعتها.[3]

حيث يتم مقابلة المنتوجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية، وهذا مرورا بالخطوات التالية:[4]

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص ص، 72، 73.

[2] حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص، 46.

[3] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص، 85.

[4] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 71.

✓ **إنتاج السنة المالية:** ويمثل مجموع المنتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من مبيعات البضائع، منتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة تغير المخزونات والمنتوجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.[1]

ويحسب كما يلي:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

حيث أن:[2]

- **رقم الأعمال:** يتضمن مبيعات البضائع والمنتوجات التامة والمنتوجات الوسيطية، الأشغال والدراسات والخدمات المقدمة، لذا فهو مقياس لنشاط المؤسسة
- **الإنتاج المخزن:** هو التغير في مخزون الإنتاج التام والإنتاج نصف المصنع وقيد التصنيع وهو يعبر عن حركة مخزون المنتجات.
- **الإنتاج المثبت:** يمثل الأشغال التي تقوم بها المؤسسة لحاجتها الخاصة كالتثبيتات ذات الطابع المادي (مباني، الورشات،...) أو المعنوي (البراءات، البرامج،...).
- **إعانات الاستغلال:** وهي تمثل إعانات الدعم المرتبطة بأسعار السلع المدعمة من طرف الدولة، وتشمل إعانات الاستغلال أيضا: إعانات التجهيز وإعانات الاستثمار الأخرى.

✓ **استهلاك السنة المالية:** هو مجموع والاستهلاكات المؤسسة من السلع والخدمات وتشمل مشتريات البضائع والمواد والخدمات والأشغال المستهلكة سواء كانت مخزنة أو تستهلك مباشرة، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى المستخدمة في ممارسة أنشطتها.[3]

ويحسب كما يلي:

استهلاك السنة المالية: المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

✓ **القيمة المضافة للاستغلال:** هي الثروة الإضافية الجديدة التي كونتها المؤسسة من ممارسة نشاطها واستغلال عوامل الإنتاج المختلفة، وتمكن من قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتحسب بالعلاقة الآتية:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية + استهلاك السنة المالية

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص، 48.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، (168-172).

[3] نفس المرجع، ص، 172.

- ✓ **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يعتبر مؤشر مالي دقيق يعبر عن الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال الرئيسية، ويسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة، ويمثل الجزء المتبقي الذي تحصل عليه المؤسسة من القيمة المضافة المحققة بعد طرح أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم، ويحسب كما يلي:

= القيمة المضافة للاستغلال – أعباء المستخدمين – الضرائب والرسوم

- ✓ **النتيجة العملياتية (الاستغلال):** وهي رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال، وذلك حسب العلاقة التالية:

= إجمالي فائض الاستغلال + المنتوجات العملياتية الأخرى – الأعباء العملياتية الأخرى – المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة + الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات

تعبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة.[1]

- ✓ **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.[2]

النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية

- ✓ **النتيجة العادية قبل الضرائب:** تعتبر محصلة للنشاطات والعمليات العادية التي تقوم بها المؤسسة وتحسب عن طريق جمع النتيجة الاستغلالية والمالية

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة الاستغلالية + النتيجة المالية

- ✓ **الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية:** تمثل مقدار الضريبة على الأرباح الواجب دفعها للدولة وتطبق وفق معدلات ضريبية تخضع للتنظيم الجبائي السائد.[3]

وتحسب كما يلي:

= النتيجة العادية قبل الضرائب × معدل الضريبة

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق، ص، 196.

[2] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سابق، ص، 152.

[3] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 56.

✓ **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** هي النتيجة الأنشطة العادية بعد خصم الضرائب وتحسب بالعلاقة التالية:

= النتيجة العادية قبل الضرائب – ضرائب على النتائج

✓ **النتيجة الغير العادية:** تمثل محصلة للأنشطة والعمليات الغير عادية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة.[1]

وتحسب على النحو التالي:

= نواتج غير عادية – أعباء غير عادية

✓ **النتيجة الصافية للسنة المالية:** هي النتيجة الصافية النهائية لمجموع الأنشطة العادية وغير العادية وتحسب كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية

وتعتبر النتيجة الصافية محددا أساسيا لقيمة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، بالإضافة إلى الاحتياطات، بينما يمثل الجزء المتبقي مصدرا للتمويل الذاتي للمؤسسة بغرض الاستمرار والنمو.[2]

1- 1- شكل النموذجي لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

وفي ما يلي سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة حسب نظام المحاسبي الجديد:

الجدول رقم (02): نموذج جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة حسب نظام المحاسبي الجديد

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و استهلاكات أخرى			
2- استهلاكات السنة المالية			
3- القيمة المضافة (1-2)			

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص،89.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 73.

أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات العناصر غير العادية – الأعباء			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، 25 مارس 2009، ص، 30.

2- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية.[1]

ويتضمن إعداد حساب النتائج حسب الوظيفة العناصر التالية:

- ✓ **رقم الأعمال:** يمثل الإيرادات الصافية خارج الرسم الناتجة عن ممارسة النشاط الأساسي للمؤسسة من خلال عمليات بيع السلع وتقديم الخدمات سواء كانت المبيعات نقدية أو مؤجلة وهذا بعد طرح مردودات المبيعات والتخفيضات والتنزيلات المقدمة للزبائن.[2]

ويحسب بالعلاقة التالية:

رقم الأعمال: مبيعات البضائع والمنتجات للزبائن – مردودات المبيعات – التخفيضات والتنزيلات

- ✓ **إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف:**

ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،...الخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما هو موضح في شكل التالي:

الجدول رقم (03): إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الإدارة
1- المشتريات المستهلكة **2- الخدمات الخارجية** **3- الخدمات الخارجية الأخرى** **4- أعباء المستخدمين** **5- الضرائب والرسوم** **6- مخصصات الاهتلاكات**					
المجموع					

المصدر: هادفي خالد، "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص، 73.

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص، 50.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 73

✓ **كلفة المبيعات:** تمثل كلفة المبيعات مجموع الأعباء والمصاريف والاستهلاكات التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية والخاصة بالبضائع والمنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة للزبائن خلال الفترة المحاسبية المعتبرة.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

- **في المؤسسة التجارية:** وتحسب كما يلي:

= مشتريات البضاعة المبيعة + مجموع أعباء وظيفة الشراء

- **في المؤسسة الصناعية:** وتحسب كما يلي:

= تكلفة إنتاج الفترة – تكلفة الإنتاج المخزون

أو:

= المواد الأولية المستهلكة + مجموع أعباء وظيفة الشراء + مجموع أعباء الإنتاج – تكلفة الإنتاج المخزون

✓ **هامش الربح الإجمالي:** وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من المبيعات الصافية، وتحرص المؤسسات على الحصول على مجمل ربح عالي حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.[3]

ويحسب بالعلاقة التالية:

رقم الأعمال = رقم المبيعات – كلفة المبيعات

✓ **النتيجة العملياتية:** تمثل نفس النتيجة المتحصل عليها في حساب النتائج حسب الطبيعة وتحسب كما يلي:

= هامش الربح الإجمالي + المنتوجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية – الأعباء الإدارية – الأعباء العملياتية الأخرى + الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات

حيث:[4]

- **التكاليف التجارية:** تمثل الأعباء الخاصة ببيع وتسويق البضائع والمنتجات والخدمات المقدمة مثل: مصاريف الإشهار والإعلانات والدعاية، أجور عمال قسم البيع...الخ.

[1] منير عوادي، مرجع سابق، ص، 57.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 74.

[3] مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق، ص، 31.

[4] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 74.

- **الأعباء الإدارية:** هي الأعباء المتعلقة بالأعمال الإدارية والتسيير، الأدوات واللوازم المكتبية المستهلكة، أجور الموظفين....الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة يشتركان في كيفية حساب باقي النتائج الأخرى إلى غاية صافي نتيجة السنة المالية.

2-1- الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

وفي ما يلي سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :

الجدول رقم (04): نموذج يبين جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة حسب نظام المحاسبي الجديد:

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية			

النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، 25 مارس 2009، ص، 31.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتي أصبحت لزاما على الشركات إعدادها على أنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة تقدم البيانات المالية عنها، وتعتبر هذه القائمة بديلا لقائمة مصادر الأموال واستخداماتها التي كانت يتم إعدادها سابقا.[1]

أولا: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والتدفقات النقدية الخارجية من المؤسسة خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والتثبيتية والتمويلية للمؤسسة؛

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على موقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في أرصدتها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة المؤسسة التشغيلية والتثبيتية والتمويلية خلال الفترة.[2]

وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات أكثر تفصيلا ووضوحا عن مصادر واستخدامات الأموال عكس قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر بمثابة همزة الوصل بين هاتين القائمتين

ثانيا: عناصر جدول التدفقات النقدية

يتم تقسيم قائمة التدفقات النقدية تبعا لأنشطة المؤسسة إلى الأنشطة التشغيلية والتثبيتية والتمويلية:

1- **الأنشطة التشغيلية:** يوفر تدفق الخزينة المرتبط بالنشاط إشارة هامة حول طاقة المؤسسة لمواجهة تسديدات ديونها ودفع أقساط الأرباح للمساهمين، وكذا الشروع في استثمارات جديدة، دون الاعتماد على

[1] فيصل محمود الشواورة، "**مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ص، 214.

[2] عبد الوهاب رميدي وآخرون، "**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، دون ناشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016، ص 40.

التمويل الخارجي، وتدفقات الخزينة المرتبطة بالنشاط هي تلك التدفقات الغير المرتبطة بعمليات الاستثمار والتمويل، وتنتج هذه العمليات عن نشاط الاستغلال وخارج الاستغلال.[1]

2- **الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى.[2]

3- **الأنشطة التمويلية:** تنتج الأنشطة التمويلية من الحصول على الموارد والأموال من الملاك، وكذلك تقديم العوائد إلى الملاك من استثماراتهم وعوائد عليها، واقتراض الأموال وسدادها والمدفوعات للمصادر الأخرى طويلة الأجل.[3]

ثالثا: شكل قائمة التدفقات النقدية

يقترح النظام المحاسبي المالي نموذجين للجدول هما: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة والجدول حسب الطريقة الغير مباشرة:

1- **جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة:** تمتاز بأنها تظهر المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي مما يساعد على الحكم في مقدرة المؤسسة في توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية لسداد وإعادة الاستثمار في العمليات المختلفة وتوزيع النقدية للمساهمين.[4]

وتأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم (05): الجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
تحصيلات مقبوضة من عند الزبائن			
مبالغ مدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف مالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			

[1] خميسي شيحة، "**التسيير المالي للمؤسسة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، 160.

[2] كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص، 156.

[3] ريتشارد شرويدر وآخرون، "**نظرية المحاسبة**"، تعريب- خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، دار المريخ للنشر، رياض، السعودية، 2016 ص، 292.

[4] صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص، 133.

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، 25 مارس 2009، ص، 35.

2- جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة: تمتاز بأنها تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بمعنى أنها تقدم أداة ربط مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية

وقائمة الدخل والميزانية العمومية، وهي أقل كلفة في طريقة الإعداد لذلك مما ساعد على استخدامها بصورة أوسع من الطريقة المباشرة.[1]

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
-الاهتلاكات والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن التثبيتات			
تأثيرات تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة (أ + ب + ج)			

[1] صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص، 134.

أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، 25 مارس 2009، ص، 36.

المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التحليل المالي من الأدوات المهمة في المؤسسات وأساسا باعتباره على أنه عملية منظمة للمعالجة البيانات المتاحة في المؤسسة وهذا من أجل معرفة وتقييم الوضع المالي لها، حيث يعتمد التحليل المالي وبشكل أساسي على المعلومات الواردة في القوائم المالية، حيث خصص هذا المبحث إلى التطرق إلى أهم جوانب القوائم المالية والقيام بتحليلها كأتي:

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية لمخرجات العملية التحليلية حيث يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من مصدرين رئيسين هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، ويتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي.[1]

1- المصادر الداخلية:

وهي مصادر من داخل المؤسسة والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية.[2] والتي يحصل عليها المحلل من المؤسسة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفهية، ويعتبر أهم مصدر ضمن مصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات والسجلات المحاسبية المتضمنة في مختلف التقارير المالية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المصالح الداخلية المختصة في المؤسسة.[3]

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي:[4]

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة
- التقرير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

2- المصادر الخارجية:

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص، 102.

[2] محمد مدحت غسان الخيري، "**التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)**"، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص، 45.

[3] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 120.

[4] محمد الصيرفي، "**التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص، 119.

يستطيع الحصول عليها من مصادر عدة، أبرزها المعلومات والبيانات التي تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السماسرة، بالإضافة إلي البيانات والمعلومات التي يمكن أن يحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية.[1]

ويعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات المنافسة ولذلك يعد تجميع المعلومات عن القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة مهم جدا عند عملية التحليل.[2]

المطلب الثاني: أهمية استخدام التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

حيث تكمن أهميته بالنسبة للمؤسسة فيما يلي:[3]

- يسمح التحليل بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التحليل هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.
- يسمح بكشف نقاط القوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلي تلك الاختلالات.
- يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.
- يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التحليل.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل.
- يسمح بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية.
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية

يسعى التحليل المالي إلى دراسة وتحليل القوائم المالية، ومحاولة إيجاد علاقة بين مختلف العناصر التي تتكون منها القوائم المالية، وكذا الحكم على كفاءة المؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب المالية في التحليل.

---

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص، 28.

[2] عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 93.

[3] وكال نور الدين، خليفة الحاج، "**التشخيص المالي أداة لرسم إستراتيجية المالية للمؤسسة**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، جامعة لعربي التبسي، تبسة، 2016، ص ص، 132، 133.

حيث سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية العامة)

1- مؤشرات التوازن المالي:

أ- رأس المال العامل:

سوف نقوم بدراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور:

✓ **من أعلى الميزانية:**[1]

- **رأس المال العامل موجب FR > 0:** ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس المال العامل معدوم FR = 0:** يعنى ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، ولكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- **رأس المال العامل سالب0 > FR:** يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

✓ **من أسفل الميزانية:**[2]

- **FR > 0:** الأصول المتداولة أكبر من القروض القصيرة الأجل، بمعنى أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- **FR = 0:** في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة نادرة.

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق، ص، 103.

[2] كحول صورية، مرجع سابق، ص، 136.

- **FR < 0**: في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة للمؤسسة أصغر من ديونها القصيرة الأجل أي أن المؤسسة لا تستطيع تسديد التزاماتها القصيرة بناءا على الأصول المتداولة وإنما يستدعى ذلك تمويلها بواسطة الأموال الدائمة وهذه الحالة صعبة بالنسبة للمؤسسة.[1]

ب- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

تكون الاحتياجات حسب الحالات التالية:[2]

- **BFR >0**: هذا يدل على وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال، وأن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.
- **BFR < 0**: وجود فائض في موارد التمويل، مما يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع النشاط، فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل إضافية، بل يجب عليها التفكير في كيفية استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها وزيادة ربحيتها.
- **BFR = 0**: لا توجد احتياجات ولا يوجد فائض، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

ت- الخزينة (TR): سوف نقوم بتفسير حالات الخزينة الصافية:[3]

- **TR < 0**: وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من احتياج رأس المال العامل وهي أسوا وضعية لأن المؤسسة في هذه الحالة تصبح عاجزة على الوفاء بالالتزامات والديون قصيرة الأجل، وهي وضعية قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة في حالة استمرارها لمدة زمنية طويلة وعدم معالجتها بأسرع وقت ممكن.
- **TR > 0**: وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهي وضعية حسنة ومقبولة إلا أنها ليست الوضعية المثلى لأنها تدل على وجود أموال معطلة يمكن استغلالها وتوظيفها لتعظيم عوائد المؤسسة.
- **TR = 0**: وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياج رأس المال العامل، هذه الوضعية تعد أحسن وضعية لأي مؤسسة اقتصادية لأنها تدل على عدم وجود عجز في السيولة النقدية وفي نفس الوقت عدم وجود أموال معطلة في الخزينة، وفي الواقع يصعب على أي مؤسسة

[1] عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 109.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص، 240.

[3] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 56 – 59

اقتصادية أن تحافظ على هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة بسبب عدم أمثلية المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، وبالرغم من ذلك يتعين على المؤسسة العمل باستمرار على تحقيق الخزينة الصفرية لما لها من تأثير إيجابي على وضعيتها المالية.

1-1- شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:[1]

الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب، أي أن $FR_{ng} > 0$، ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل وغيرها.

الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، أي أن: $FR_{ng} > BFR_{ng}$، إذا لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة، أي أن $T_{ng} > 0$، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

في حالة لم تحقق المؤسسة التوازن المالي، تستطيع معالجة هذه الوضعية عن طريق:[2]

- ✓ **زيادة رأس المال العامل الصافي الإجمالي:** وذلك عن طريق:
  - زيادة الموارد الثابتة من خلال رفع رأس المال المؤسسة
  - الحصول على القروض مالية طويلة الأجل.
  - تخفيض الاستخدامات الثابتة وذلك بالتنازل عن بعض التثبيتات التي لا تؤثر على النشاط.
- ✓ **تخفيض احتياجات رأس المال العامل:** عن طريق:
  - تخفيض حجم المخزونات وتصريف أكبر كمية منها بتقديم تخفيضات تجارية...إلخ.
  - تخفيض المدة الزمنية لتحصيل الحقوق على الزبائن.
  - زيادة سرعة دوران المخزون وتجديده في أقل مدة ممكنة.
  - الرفع من ديون الموردين وزيادة المدة الزمنية لتسديد ديونهم.

[1] إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص، 106، 107.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص ص، 244، 245.

1- النسب المالية:

سوف نقوم بتفسير النسب التي لها علاقة بالميزانية:

أ- **نسب السيولة:** سوف نقوم بتفسير النسب السيولة التالية:[1]

✓ **نسبة السيولة العامة:**

- إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة، وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، بمعنى أخر أنها قادرة على الوفاء.
- إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1 المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تخفض من الديون القصيرة الأجل.

✓ **نسبة السيولة المختصرة:** توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى المخزونات، ولكي تكون النسبة مثالية لابد لها وأن تكون محصورة في المجال التالي:

0.5 > نسبة السيولة المختصرة > 0.3

✓ **نسبة السيولة الجاهزة:** وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لها، وحسب الدراسات التي أقيمت بهذا الصدد فإن القيمة المثلى لها لابد وأن تكون محصورة في المجال:

0.33 > نسبة السيولة المختصرة > 0.25

ب-**نسب التمويل:** سوف نقوم بتفسير النسب التمويل الآتية:[2]

✓ **نسبة التمويل الدائم:**

- إذا كانت نسبة التمويل الدائم < 1 فذلك يعني أن رأس المال العامل سالب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية اختلال.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائم = 1 فذلك يعني أن رأس المال العامل معدوم وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مؤقت.
- إذا كانت نسبة التمويل الدائمة > 1 فذلك يعني أن رأس المال العامل موجب وبالتالي الهيكل المالي للمؤسسة في وضعية توازن مالي دائم وهي الوضعية المثلى.

[1] نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص ص، 116، 117.

[2] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص، 65.

✓ **نسبة التمويل الخاص:**

- إذا كانت ن ت خ < 1 فذلك يعني أن رأس المال العامل الخاص سالب وبالتالي الأموال الخاصة تمول جزء فقط من الأصول الثابتة.
- إذا كانت ن ت خ = 1 فذلك يعني أن ر. م. ع. خ معدوم وبالتالي الأموال الخاصة تمول فقط الأصول الثابتة.
- إذا كانت ن ت خ > 1 فذلك يعني أن ر. م. ع. خ موجب وبالتالي الأموال الخاصة تمول الأصول الثابتة بالإضافة إلى جزء من الأصول المتداولة وهي الوضعية المثلى.

✓ **نسبة التمويل الخارجي:** تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت متناقصة عبر الزمن مع العلم أنه إذا تجاوزت هذه النسبة 0.8 فذلك يعني أن المؤسسة مثقلة بالديون مما قد يشكل خطر عليها في المدى القصير والبعيد ويؤدي إلى فقدان المؤسسة لاستقلاليتها المالية.[1]

✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى مستوى ومقدار الديون بالمؤسسة مقارنة بأموالها الخاصة، وبالتالي تحدد درجة استقلاليتها في اتخاذ القرارات المالية، والتي يجب أن تكون أكبر من 1 فذلك يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا عن الدائنين والعكس صحيح.

✓ **نسبة قابلية السداد:** تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت > 1 مما يؤدي إلى تحسين مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وتعزيز ثقة الدائنين بها، أما إذا كانت هذه النسبة < 1 فذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للمؤسسة وبالتالي انخفاض ثقة الدائنين بالمؤسسة.[2]

ت- نسب النشاط:

الجدول رقم (07): تفسير نسب النشاط الخاصة بالميزانية العامة

نسب النشاط	
النسبة	**التفسير**
معدل دوران المخزونات	- تكون هذه النسبة مثلى إذا كان معدل الدوران كبير ومتزايد عبر الزمن وإذا كان معدل الدوران صغير ومتناقص عبر الزمن فهذا يدل على وجود تباطؤ أو انخفاض في المبيعات، أما من ناحية المدة تكون النسبة مثلى إذا كان متوسط مدة التصريف المخزون منخفض ومتناقص عبر الزمن فهذا يدل على زيادة في المبيعات والعكس صحيح.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص، 67.

[2] نفس المرجع، ص، 68.

معدل دوران الذمم المدينة	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كان مدة منخفضة ومتناقصة عبر الزمن، وإذا كانت المدة كبيرة ومتزايدة عبر الزمن فهذا يدل على وجود تساهل من المؤسسة تجاه الزبائن قد يؤدي إلى عجز في السيولة النقدية.
معدل دوران الذمم الدائنة	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كان مدة مرتفعة ومتزايدة عبر الزمن وبالتحديد إذا كانت أكبر من مدة الزبائن، وإذا كانت هذه المدة منخفضة ومتناقصة عبر الزمن وأقل من مدة الزبائن فهذا سيؤدي إلى عجز المؤسسة عن سداد ديون الموردون وبالتالي إمكانية حدوث انقطاع في تموينها بمختلف المواد الأولية والمستلزمات.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

– نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص، 68–71.

ثانيا: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

سوف نقوم بتحليل جدول حسابات النتائج وذلك عن طريق نسب النشاط ونسب المردودية،

1– **نسب النشاط** : حيث تهدف هذه النسب إلى تحليل وقياس نشاط المؤسسة ويتم حسابها بالاعتماد على معطيات جدول حسابات النتائج، ومن بين أهم هذه النسب:

جدول رقم (08): تفسير النسب النشاط الخاصة بجدول حسابات النتائج

النسبة / الهدف من حسابها	العلاقة	ملاحظة
معدل القيمة المضافة: تهدف هذه النسبة إلى نسبة القيمة المضافة من إجمالي إنتاج المؤسسة خلال السنة	**(القيمة المضافة ÷ الإنتاج السنوي) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس صحيح.
معدل نمو رقم الأعمال: تهدف هذه النسبة إلى قياس معدل النمو السنوي للمبيعات أو رقم الأعمال	**=(رقم الأعمال للسنة n – رقم الأعمال للسنة n–1) ÷ رقم الأعمال للسنة n–1**	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت متزايدة عبر الزمن مما يؤدي إلى ارتفاع عوائد المؤسسة والعكس صحيح.
نسبة توزيع القيمة المضافة على العمل: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب عمال المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارهم ساهموا في تحقيقها.	**(مصاريف المستخدمين ÷ القيمة المضافة) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي غلى تقليل من مداخيل المؤسسة
نسبة توزيع القيمة المضافة على الحكومة: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الحكومة من القيمة المضافة.	**(ضرائب ورسوم ÷ القيمة المضافة) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة.

نسبة توزيع القيمة المضافة على المؤسسة: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب المؤسسة من القيمة المضافة باعتبارها ساهمت في تحقيقها.	**(الفائض الخام للاستغلال ÷ القيمة المضافة) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة مداخيل المؤسسة.
نسبة توزيع القيمة المضافة على الدائنين: تهدف هذه النسبة إلى قياس نصيب الدائنين من القيمة المضافة.	**(مصاريف مالية ÷ القيمة المضافة) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى بالنسبة للمؤسسة إذا كانت منخفضة لأن ارتفاعها يؤدي إلى التقليل من مداخيل المؤسسة وبين ارتفاع مديونية المؤسسة.

المصدر: نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص، 73، 74.

2- **نسب المردودية (الربحية):** ومن أهم هذه النسب:

الجدول رقم (09): تفسير نسب المردودية الخاصة بجدول حسابات النتائج

النسبة / الهدف من حسابها	العلاقة	ملاحظة
نسبة المردودية الاقتصادية: تهدف إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها.	**(نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة استعمال واستغلال أصول المؤسسة والعكس صحيح.
نسبة المردودية المالية: تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة.	**(النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة وبالتالي هناك ارتفاع في عوائد أسهم المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة والعكس صحيح.
نسبة المردودية التجارية: تهدف هذه النسبة إلى العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الأعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء.	**(النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال) × 100**	– تكون هذه النسبة مثلى إذا كانت موجبة ومتزايدة عبر الزمن الأمر الذي يدل على أن المؤسسة تتحكم في مختلف تكاليف وأعباء نشاطها مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع عوائدها والعكس صحيح.

المصدر: نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص، 71، 72.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الاقتصادية حيث يكمن الهدف الأساسي منه هو حكم وإعطاء تقييم للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وكذا الحكم على أدائها المالي، وللوصول إلى هذه الأهداف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات حيث تبدأ بتحديد الغرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصيات المناسبة بشأن عملية التشخيص وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التي تتمحور أساسا حول المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والتحليل الأفقي و العمودي.

أيضا تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وكذا تطرقنا إلى عرض أهم القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي التي تتمحور أساسا حول الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال الفصل الثاني الذي سنتطرق إليه.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية –

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح لوطاية–

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلي مختلف الجوانب النظرية حول التحليل المالي والقوائم المالية، حيث تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثل في دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث سنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة، وهذا بأخذنا للمؤسسة الوطنية للأملاح (مركب الملح لوطاية) لتكون حقلا لهذه الدراسة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية للمركب في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من أجل التعرف بشكل تطبيقي على دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لهذا المركب، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلي مبحثين أساسيين كالأتي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح الوطاية–

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح الوطاية–

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح
– مركب الملح لوطاية–

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للأملاح – مركب الملح الوطاية–

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف على المؤسسة الوطنية للأملاح بسكرة وهذا من خلال تقديم نظرة حول نشأته وهيكله التنظيمي، ومع إظهار أهمية ونشاط المركب.

المطلب الأول: نشأة وتعريف حول مركب الملح لوطاية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلي عرض نشأة وتعريف بمركب الملح الوطاية بسكرة.

الفرع الأول: نشأة مركب الملح الوطاية

يعتبر المركب من أهم الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح **ENASEL** الواقع مقرها بمدينة قسنطينة وقد انطلقت أشغال إنجازه في سبتمبر عام 1976 بعد دراسة أجرتها المؤسسة الوطنية للأبحاث واستغلال المناجم (**SONAREM سابقا**) لاحتياطيات الملح الحجري بجبل الملاح بمنطقة الوطاية، حيث قدرت هذه الاحتياطيات ب150 مليون طن، وقد أشرفت على انجاز هذا المركب ثلاث شركات أجنبية هي **DRAVO CORPORATION** الأمريكية و**DRAVO CONSTRUCTIO** الإيطالية (المتفرعة عن الشركة الأمريكية السابقة الذكر) وشركة **DOLLEANS** الفرنسية. حيث كان الانطلاق الفعلي للإنتاج سنة 1983 تحت إشراف خبراء من شركة **DRAVO** وتم إنتاج 290 طن من الملح المكرر في غضون 41 يوما من تاريخ الانطلاق؛

بعد ذلك رحلت شركة **DRAVO** في نوفمبر عام 1985 لتخلفها شركة **SALTEC LAVALIN** الكندية في الإشراف الفني والتقني حتى نهاية عام 1985، ليتسلم عمال المركب مسؤولية الإشراف على عمليات الإنتاج والصيانة والمتابعة.[1]

الفرع الثاني: تعريف بالمركب الملح الوطاية

يعتبر مركب الملح الوطاية هو وحدة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح التي أنشئت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 جويلية 1983 وتم التحويل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم برأس مال قدره 000 000 339 دج وأصبحت الآن برأس مال قدره 000 000 1600 دج.

---

[1] كردودي سهام، "**دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014)، ص، 175.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأملاح
– مركب الملح لوطاية–

وتعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح أكبر منتج وموزع جزائري للملح ويتواجد المقر الاجتماعي بقسنطينة وتحتوي المؤسسة الوطنية للأملاح على 05 وحدات إنتاجية و05 وحدات توزيع توجد على مستوى الوطن وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): عدد وحدات الإنتاج والتوزيع للمؤسسة الوطنية للأملاح

المؤسسة الوطنية الأملاح	
وحدات إنتاجية	**وحدات توزيع**
1–مركب الملح لوطاية ولاية بسكرة	**1**–وحدة توزيع الجزائر العاصمة
2–وحدة المغير ولاية الوادي	**2**–وحدة توزيع بجاية
3–وحدة غرغور العمري ولاية سطيف	**3**–وحدة توزيع وهران
4–وحدة سيدي بوزيان ولاية غليزان	**4**–وحدة توزيع ورقلة
5–وحدة بطيوة ولاية وهران	**5**–نقطة توزيع عنابة
6–وحدة أولاد زواي ولاية أم البواقي	**6**–وحدة توزيع تيارت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ويعتبر مركب الملح الوطاية من أكبر وحدات المؤسسة والذي يتواجد عن بعد 25كلم من الشمال الشرقي لولاية بسكرة في دائرة الوطاية ويتربع المركب على مساحة قدرها 13 هكتار، وقد أنشأ هذا المركب لتلبية احتياجات المؤسسة الوطنية للصناعة البيتروكيمياوية (ENIP) سكيكدة للملح الصناعي، ويشرف على نشاط المركب 140 عاملا يتوزعون في مختلف مصالح المركب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمركب الملح

يعتبر الهيكل التنظيمي المحدد والمنظم للمسؤوليات والسلطات وتقسيم العمل داخل المركب، ويشمل على مجموعة من المصالح المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): هيكل التنظيمي لمركب الملح لوطاية

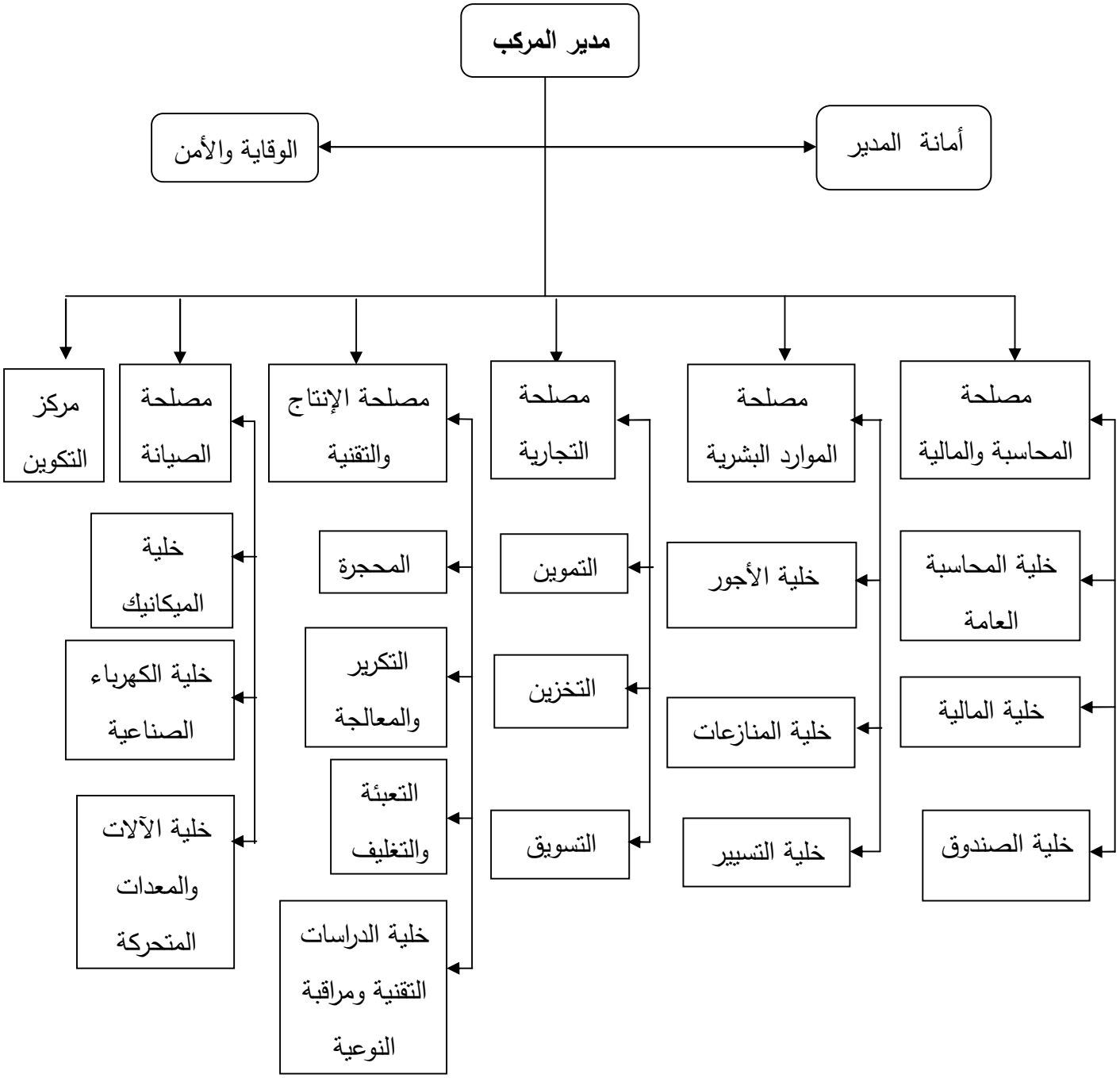

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

حيث يتكون هيكل المركب من:

1–مدير المركب: وهو المسؤول الأول عن المركب حيث يشرف على تسيير نشاطه وذلك باتخاذ جميع القرارات بتنسيق مع المديرية العامة.

2- **أمانة المدير**: وهي عنصر ربط بين الإدارة العامة وباقي المصالح، حيث تهتم بتنظيم المواعيد وكذا الملفات خاصة بالمصالح...

3- **مصلحة المحاسبة والمالية**: وهي التي تشرف على تسجيل جميع العمليات المالية الداخلة والخارجة والقيام بالمعالجة المحاسبية وهذا من أجل معرفة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالمركب وكذا معرفة الوضعية المالية، وتضم 3 خلايا: خلية المحاسبة العامة، خلية المالية، خلية الصندوق.

4- **مصلحة الموارد البشرية**: وهي التي تعمل على تلبية حاجة المركب للعنصر البشري، وكذا الاهتمام بالأجور وكل ما يخص العنصر البشري.

5- **مصلحة التجارية**: وهي التي تتكفل بتزويد المركب بكل حاجاته من المواد الأولية بأحسن سعر وأفضل جودة وفي الآجال المحددة، وكما تتكفل بتسويق المنتجات في السوق المحلي.

6- **مصلحة الإنتاج والتقنية**: وهي التي تشرف بإعداد مخططات الإنتاج والإشراف على مختلف مراحل العملية الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة لدى المركب، وكذا تعمل على تطوير وتحسين المنتج والتأكد من مطابقته للمعايير الوطنية والدولية المعمول بها

7- **مصلحة الصيانة**: حيث تشرف على صيانة جميع آلات المركب ووسائل النقل وكافة التجهيزات

المطلب الثالث: نشاط وأهمية مركب الملح الوطاية

سوف نحاول في هذا المطلب التعرف على نشاط مركب الملح وأهميته.

الفرع الأول: نشاط مركب الملح

يعتبر مركب الملح الوحيد على المستويين الوطني والإفريقي الذي ينتج ملحا مكررا، إضافة إلى الملح المعالج، وبعض الأنواع الأخرى من الملح، حيث يقوم المركب باستغلال جبل الملاح (ملح صخرة) المتواجد على بعد 3 كلم من المركب لإنتاج ملح مكرر ذوي جودة عالية، وللعلم فإنه تم الاستغناء على استخراج مادة الملح من المنجم الجبلي نهاية سنة 2005 وهذا راجع للتكلفة الكبيرة في إنتاجه، بالإضافة أيضا يقوم المركب باستغلال ملح الشطوط ذات تبلور الطبيعي، وبعد القيام ببعض العمليات يتم الحصول على مادة كلورير الصوديوم بدرجة عالية من النقاوة، وقد حافظ المركب في ، وقد حافظ المركب في إنتاج ملح الشطوط إلي غاية يومنا هذا على توفير الملح الغذائي والصناعي لكل الزبائن كما ونوعا.

يرتكز نشاط المركب على إنتاج ثلاثة أنواع من الأملاح موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): منتجات مركب الملح لوطاية

منتجات مركب الملح		
أملاح غذائية	أملاح صناعية	أملاح خاصة
1-ملح المائدة (رفيع) بمختلف أنواع التعليب 2- ملح الطبخ (شمسي) بمختلف أنواع التعليب 3-ملح المخابز	1-ملح صناعي بمختلف أنواع التعليب 2- ملح أقراص لمعالجة المياه	1-ميديسال: ملح خاص للذين يعانون من ضغط الدم 2-بيكاربونات الصوديوم 3-سلما: ملح خاص لآلات الغسيل 4-راحة: ملح الحمام 5-جسيم: ملح خاص للتصبير 6- أنية: ملح خاص لغسيل الأواني

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: أهمية مركب الملح

تكمن أهميته في:

1- تلبية حاجات المستهلكين وذلك بغية إنتاج منتجات جديدة وذات جودة عالية وفق المعايير الوطنية والدولية.

2- المساهمة في تخفيض من حدة البطالة خاصة بالمناطق المتواجدة بها.

3- المساهمة في تمويل الخزينة العامة من خلال الضرائب المدفوعة.

4- الحصول على إيرادات من العملة الصعبة وذلك من خلال تصديرها لمنتجاتها.

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح الوطاية–

سنحاول في هذا المبحث تشخيص الوضعية المالية الخاصة بالمركب وهذا باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على القوائم المالية كما يلي:

المطلب الأول: عرض القوائم المالية الخاصة بمركب الملح لوطاية للفترة (2017-2019)

سنتطرق إلي عرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج الخاصة بالمركب للفترة (2017-2019) كالأتي:

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية

وهو جدول يعرض ثروة المؤسسة في تاريخ محدد يضم مجموعة من الأصول والخصوم متساوية وفق القيد المزدوج، وهي يقوم على عناصر ذات قيمة صافية عكس الميزانية المفصلة، حيث سنقوم بعرض ميزانية مختصرة كأتي:

الجدول رقم(12): ميزانية مالية مختصرة للفترة (2017-2019) **(الوحدة: دج)**

الأصـــــــــــــــول			
السنـــوات / البيـــان	2017	2018	2019
الأصول الدائمة	1685230788,50	2305550962,64	2287051023,74
تثبيتات معنوية	20000,00	20000,00	20000,00
تثبيتات عينية	415636385,27	495322735,35	1082130856,69
تثبيتات جاري إنجازها	1253743652,63	1792300721,26	1183178730,60
تثبيتات مالية	15830750,60	17907506,03	21721436,45
الأصول المتداولة	139839151,02	98805616,32	168881566,58
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	93315319,15	60733643,95	136550935,69

الزبائن	12202275,00	12493237,00	6955082,50
مدينون أخرون	5353838,54	5711718,54	5593018,54
الضرائب	1049320,52	1289911,59	982872,58
حقوق أخرى	/	/	/
خزينة الأصول	27918397,81	18577105,24	18799657,27
إجمالي الأصول	1825069939,52	2404356578,96	2455932590,32
الخـــــصـــــــــــوم			
أموال الدائمة	1770590401,91	2351975071,56	2403125928,86
أموال الخاصة	68378724,64	125988562,80	54280096,40
الديون مالية (خصوم ثابتة)	1702211677,27	2225986508,76	2348845832,46
الخصوم المتداولة	54479537,61	52381507,40	52806661,46
الموردون	39871834,53	39053470,82	41652212,70
الضرائب	1059999,00	2765196,00	2823494,50
ديون أخرى	13547704,08	10562840,58	8330954,26
خزينة الخصوم	/	/	/
إجمالي الخصوم	1825069939,52	2404356578,96	2455932590,32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة

انطلاقا من الجدول السابق سوف نقوم بتحليل العمودي والأفقي للميزانية كما يلي:

1- التحليل العمودي للميزانية للفترة (2017-2019):

سنقوم بالتحليل جانبي الأصول والخصوم كالأتي:

أ– جانب الأصول:

يظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(13): التوزيع النسبي لعناصر الأصول للفترة (2017–2019)

الأصول			
البيان / السنة	2017	2018	2019
الأصول الدائمة	**92,337%**	**95,890%**	**93,123%**
التثبيتات المعنوية	**0,001%**	**0,0008%**	**0,0008%**
التثبيتات العينية	**22,773%**	**20,601%**	**44,061%**
التثبيتات الجاري إنجازها	**68,695%**	**74,543%**	**48,176%**
تثبيتات مالية	**0,867%**	**0,744%**	**0,884%**
الأصول المتداولة	**7,662%**	**4,109%**	**6,876%**
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	**5,112**	**2,525%**	**5,560%**
الزبائن	**0,668%**	**0,519%**	**0,283%**
مدينون آخرون	**0,293%**	**0,2375%**	**0,227%**
الضرائب	**0,06%**	**0,053%**	**0,040%**
حقوق أخرى	/	/	/
خزينة الأصول	**1,529%**	**0,772%**	**0,765%**
إجمالي الأصول	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1– 2)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- استحواذ التثبيتات الجاري إنجازها على أعلى نسبة ضمن الأصول بمتوسط 63.80% مما يدل على ضخامة هذا العنصر بالنسبة لنشاطات الإنتاج الخاصة بالمركب، كما يعتبر مؤشرا على نمو عمليات التوسع وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة وهذا بدليل الارتفاع لقيمة التثبيتات العينية خاصة سنة 2019

بالنسبة 44.06%، مع العلم أن المركب قام بالعمليات التوسع وإنشاء وحدة إنتاجية جديدة بداية سنة 2017 وبداية العمل الفعلي للوحدة الإنتاجية في سنة 2019.

- الثبات النسبي للأصول غير الجارية بمتوسط 93.78% وهي نسبة مرتفعة نظرا لارتفاع في نسبة التثبيتات الجاري إنجازها خاصة سنة 2018 بنسبة قدرها 74%، وكذلك ارتفاع الملحوظ لعنصر التثبيتات العينية خاصة سنة 2019 بنسبة قدرت 44%. كما تعتبر نسبة الأصول غير الجارية مؤشر على انخفاض في معدل سيولة الأصول الخاصة بالمركب.
- الارتفاع الملحوظ لعنصر التثبيتات العينية خاصة سنة 2019 بنسبة 44% وهذا راجع إلى اكتمال الوحدة الإنتاجية الجديدة وبداية عملها في استخراج ملح الصخرة.
- الثبات النسبي للأصول الجارية بمتوسط 6.21% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط قيمة الأصول غير الجارية، وهذا يدل على انخفاض معدل السيولة للأصول.
- الثبات النسبي لعنصر المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ بمتوسط 4.40%
- انخفاض المستمر في عنصر الزبائن والحسابات الملحقة طيلة فترة الدراسة حيث تقدر نسبته في سنة 2019 بـ :0.28% وهذا راجع إلى سياسة التحصيل والائتمان الخاصة بالمركب أي البيع على الحساب و إعطاء فترة أطول للزبائن للتسديد.
- انخفاض النسبي للخزينة الأصول وهذا راجع إلي عمليات التوسع وإنشاء الوحدات الإنتاجية جديدة طيلة فترة الدراسة وتمويل دورة الاستغلال.

ب– جانب الخصوم:

يتم التوزيع النسبي لعناصر الخصوم كما يلي:

الجدول الرقم(14): التوزيع النسبي لعناصر الخصوم للفترة (2017–2019)

الخصوم			
البيان / **السنة**	**2017**	**2018**	**2019**
أموال الدائمة	97,01%	97,82%	97,84%
أموال الخاصة	3,74%	5,24%	2,21%

الديون المالية	93,26%	92,58%	95,63%
الخصوم المتداولة	2,98%	2,17%	2,15%
الموردون	2,18%	1,62%	1,69%
الضرائب	0,05%	0,11%	0,11%
ديون أخرى	0,74%	0,43%	0,33%
خزينة الخصوم	/	/	/
إجمالي الخصوم	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1– 2)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- استحواذ الديون المالية على أعلى نسبة في جانب الخصوم بمتوسط قدره 93.82% وهذا راجع إلى قيام المركب بمشاريع التوسع وإنشاء خطوط الإنتاج الجديدة.
- الثبات النسبي للأموال الدائمة بمتوسط قدره 97.55% هذه النسبة تؤكد على قدرة المركب على تمويل كل احتياجات الأصول.
- تسجيل انخفاض نسبي للخصوم الجارية ليستقر سنة 2019 بنسبة قدرها 2.15% وهذا راجع إلى انخفاض في ديون الموردين.

2– التحليل الأفقي للميزانية للفترة (2017–2019)

سنقوم بتحليل الأفقي للميزانية انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نسب التغير في الميزانيات للفترة (2017–2019)

الأصول			
البيان / **السنة**	**2017**	**2018**	**2019**
الأصول الدائمة	/	**36,80%**	**–0,80%**
تثبيتات معنوية	/	/	/
تثبيتات عينية	/	19,17%	118,46%
تثبيتات جاري إنجازها	/	42,95	–33,98%
تثبيتات مالية	/	13,11%	21,29%

الأصول المتداولة	/	**-29,34%**	**70,92%**
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	/	-34,91%	124,8%
الزبائن	/	2,38%	-44,3%
مدينون أخرون	/	6,68%	-2,07%
الضرائب	/	22,97%	-23,8%
حقوق أخرى	/	/	/
خزينة الأصول	/	**-33,45%**	**1,19%**
الخصوم			
الأموال الدائمة	/	**32,83%**	**2,17%**
الأموال الخاصة	/	84,25%	-56,91%
الديون المالية	/	30,77%	5,51%
الخصوم الجارية	/	**-3,85%**	**0,81%**
الموردون	/	-2,05%	6,65%
الضرائب	/	160,86%	2,108%
ديون أخرى	/	-22,03%	-21,12%
خزينة الخصوم	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحلق رقم (1– 2)

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ– **الأصول الدائمة (غير جارية)**: نلاحظ ارتفاع في الأصول الغير الجارية في سنة 2018 بنسبة معتبرة تقدر بـ 37%، وبعدها شهدت استقرار نسبي للأصول غير الجارية في سنة 2019، وسبب الارتفاع في الأصول غير الجارية راجع إلى التغيرات التي حدثت للبنود التالية:

- **التثبيتات العينية**: شهدت ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة لتصل نسبة ارتفاعها سنة 2019 إلى 118.46% وهذا راجع إلى إدخال المركب أصول جديدة إلى الخدمة بالإضافة إلى استلام العديد من التثبيتات قيد الإنجاز والتي اكتملت نسبة إنجازها مما يؤكد أن المركب مازال في مرحلة النمو بدليل التوسع في ممارسة نشاط من خلال فتح وحدة إنتاجية جديدة.

- **التثبيتات الجاري إنجازها:** سجل هذا العنصر نسبة 43% خلال سنة 2018 وهذا راجع إلي الأشغال التي تقوم بها المؤسسة من إنشاء وحدة إنتاجية جديدة، أما بالنسبة لسنة 2019 فشهدت انخفاض في التثبيتات الجاري إنجازها بنسبة 34% وهذا راجع إلى اكتمال الوحدة الإنتاجية الجديدة وبداية نشاطها.
- **التثبيتات المالية:** سجلت ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع مساهمات المركب في المؤسسات الشراكة.

ب- الأصول الجارية: نلاحظ تذبذب في قيمة الأصول الجارية بزيادة ونقصان خلال السنوات الثلاث حيث انخفضت الأصول الجارية بنسبة 29% مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة لسنة 2019 ارتفعت الأصول الجارية بنسبة تقريبيا 71%، وسبب هذا التذبذب راجع إلى التغييرات التي حدثت في البنود التالية:

- **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:** حيث سجل انخفاض في المخزونات بنسبة 35% مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلي مخصصات المخزون كبيرة الموضوعة من أجل تفادي التلف أو التدني قيمتها السوقية، أما بالنسبة لسنة 2019 فشهدت ارتفاع كبير في المخزونات وهذا راجع إلى بداية عمل الوحدة الإنتاجية الجديدة والرغبة المؤسسة في زيادة الإنتاج.
- **الزبائن:** نلاحظ زيادة ضئيلة خلال سنة 2018 بالنسبة 2% مقارنة بسنة 2017 وهذا بسبب سياسة الائتمان والتحصيل الممنوحة للزبائن، أما بالنسبة للسنة 2019 سجلت انخفاض بنسبة 44% مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بعملية تحصيل أموالها لدى الزبائن.
- **خزينة الأصول:** تسجيل انخفاض بنسبة 34% مقارنة بسنة 2018 مع زيادة طفيفة سنة 2019 وتخضع هذه التغيرات لتأثيرها بكل عمليات النقدية التي تقوم بها المؤسسة سواء عمليات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية مما يجعل منها عنصرا متغيرا باستمرار.

ج- الأموال الدائمة: نلاحظ ارتفاع مستمر في عنصر الأموال الدائمة خلال فترة الدراسة (2017-2019) وهذا راجع إلى التغيرات التي حدثت في البنود التالية:

- **الأموال الخاصة:** نلاحظ ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة لسنة 2018 بنسبة قدرها 84% وهذا راجع إلي النتائج والأرباح التي حققها المركب مقارنة بسنة 2017، أما سنة 2019 شهدت انخفاض كبير في الأموال الخاصة بنسبة قدرت بـ 57% وهذا راجع إلى انخفاض كبير في إنتاج السنة المالية.
- **الخصوم الغير الجارية:** نلاحظ ارتفاع في قيمة الخصوم غير الجارية نتيجة زيادة في قيمة الديون طيلة السنوات الثلاث وهذا راجع إلى تمويل الاستثمارات الجديدة أي إنشاء وحدة إنتاجية جديدة.
- **الخصوم الجارية:** شهدت السنوات الثلاث تذبذب طفيف جدا في قيمة الخصوم الجارية بزيادة ونقصان وهذا راجع إلي تسديد المؤسسة لديون الموردين وديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

سنتطرق في هذا الفرع إلى عرض جدول حسابات النتائج الخاص بمركب الملح للفترة (2017–2019) كما يلي:

جدول رقم(16): جدول حسابات النتائج للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

البيـــان / السنـــوات	2017	2018	2019
رقم الأعمال	207886338,01	280697135,07	291867356,95
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتوجات قيد الصنع	295841650,07	249367298,90	238132691,95
إنتاج مثبت	80711535,55	98380426,23	56844723,87
إعانات الاستغلال	4205090,00	3575614,19	3386132,83
إنتاج السنة المالية	588644613,63	632020474,39	590230905,60
المشتريات المستهلكة	272498491,91	238133831,93	217874608,29
الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى	80230891,68	61334756,46	59454325,17

استهلاكات السنة المالية	352729383,59	299468588,39	277328933,46
القيمة المضافة	235915230,04	332551886,00	312901972,14
أعباء المستخدمين	99976905,79	106917313,85	124589048,40
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	4147073,03	7529512,87	7319262,83
الفائض الإجمالي من الاستغلال	131791251,22	218105059,28	180993660,91
المنتجات العملياتية الأخرى	2435785,73	3234579,28	4279629,82
الأعباء العملياتية الأخرى	675861,18	18738248,35	8909038,98
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	63573849,13	76006645,35	119582120,77
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	/	/	192117,58
النتيجة العملياتية	69977326,64	126594744,86	56974248,56
المنتوجات المالية	/	/	/
الأعباء المالية	/	/	1845,17
النتيجة المالية			-1845,17
النتيجة العادية قبل الضرائب	69977326,64	126594744,86	56972403,39
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	/	/	/
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-957285,25	-1949705,19	136419,74
مجموع منتجات الأنشطة العادية	591080399,36	635255053,67	594702653,00

مجموع أعباء الأنشطة العادية	520145787,47	506710603,62	537866669,35
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	70934611,89	128544450,05	56835983,65
النتيجة الصافية للسنة المالية	70934611,89	128544450,05	56835983,65

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(4 – 5)

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- إنتاج السنة المالية: يعبر هذا البند عن القيمة الإنتاج الإجمالي للمركب، حيث سجل إنتاج السنة المالية لسنة 2018 زيادة ملحوظة قدرت بـ: 43375860.7 دج مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة الكبيرة في رقم الأعمال حيث قدرت بـ 72810797 دج مقارنة بسنة 2017 و زيادة معتبرة في الإنتاج المثبت بقيمة قدرت بـ: 17668890.68 دج مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى توسع في نشاط المؤسسة وزيادة وحدات إنتاجية جديدة، أما بالنسبة لسنة 2019 فسجلت انخفاض في إنتاج السنة المالية بقيمة قدرت بـ: 41789568.7دج وهذا راجع إلى الانخفاض في مخزون المنتوجات المصنعة وقيد الصنع قدر بـ: 11234607 دج مقارنة بسنة 2018، وانخفاض ملحوظ في الإنتاج المثبت بقيمة قدرت بـ: 41535702.36 دج مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع إلى انتهاء من أغلب عمليات التوسع المتعلقة بالوحدة الإنتاجية الجديدة.

2- استهلاك السنة المالية: يمثل مجموع الإستهلاكات من السلع والخدمات الخاصة، حيث نلاحظ وجود انخفاض مستمر للاستهلاك السنة المالية خلال الفترة المدروسة، حيث وصل في سنة 2019 إلى 277328933.46 دج ومؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة ويشير إلى قدرة المؤسسة في تحكمها في التكاليف والأعباء.

3- القيمة المضافة: يعبر مؤشر القيمة المضافة عن مدى الكفاءة الإنتاجية للمجمع ويعكس الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ممثلة في إنتاج السنة المالية، كما يعبر عن مدى التحكم في الاستخدام العناصر المستهلكة في الإنتاج من المواد والخدمات، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في القيمة المضافة لسنة 2018 بزيادة قدرت بـ: 96636656 دج مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج السنة المالية قدر بـ: 43375860.7 دج مقارنة بسنة 2017 وصاحبه انخفاض كبير في استهلاك السنة المالية قدر بـ:

53260795.2 دج مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ انخفاض في القيمة المضافة بقيمة قدرت بـ: 19649913.9 دج وهذا راجع إلى انخفاض كبير في إنتاج السنة المالية قدر بـ: 41789568.7دج.

4- أعباء المستخدمين: نلاحظ وجود ارتفاع مستمر لأعباء المستخدمين خلال الفترة المدروسة لتصل في سنة 2019 إلى 124589048.40 دج وهذا راجع إلى وجود حالة التوسع في النشاط وزيادة عدد الوحدات الإنتاجية.

5- الفائض الإجمالي للاستغلال: وهو يعبر عن نصيب المؤسسة بعد تسديد أعباء المستخدمين وتسديد الضرائب والرسوم، حيث نلاحظ في سنة 2018 زيادة كبيرة في الفائض الإجمالي للاستغلال قدرت هذه الزيادة بـ: 86313808 دج هذا راجع إلى زيادة الكبيرة في القيمة المضافة لنفس السنة، أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ انخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال حيث قدر بـ 37111398.3 دج هذا راجع إلى انخفاض في القيمة المضافة وصاحبها أيضا ارتفاع في أعباء المستخدمين، أي أن الفائض الإجمالي للاستغلال مرتبط بالقيمة المضافة يعنى كلما تأثرت القيمة المضافة بزيادة أو النقصان يتأثر بدوره بزيادة أو النقصان.

6- النتيجة العملياتية: حيث نلاحظ في سنة 2018 ارتفاع معتبر في النتيجة العملياتية حيث قدرت هذه الزيادة بـ: 56617418.16 دج وهذا راجع إلى زيادة في الفائض الإجمالي للاستغلال بزيادة قدرت بـ: 86313808 دج للنفس السنة، أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ انخفاض في النتيجة العملياتية قدر بـ: 69620496.24 دج هذا راجع إلى انخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال بقيمة قدرت 37111398.3 دج حيث صاحب هذا الانخفاض ارتفاع في مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة بقيمة قدرت بـ: 43575475035 دج مقارنة بالسنة 2018.

7- النتيجة الصافية: نلاحظ في سنة 2018 ارتفاع في النتيجة الصافية بزيادة قدرت 57609838.11 دج مقارنة بالسنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة في مؤشرات النشاط خاصة رقم الأعمال، أما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ انخفاض في النتيجة الصافية قدر بـ: 71708466.35 دج، هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية الذي بدوره أدى إلى انخفاض في القيمة المضافة وصاحبه ارتفاع في أعباء المستخدمين و زيادة كبير في مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة ومنه أدى إلى انخفاض في النتيجة العملياتية وهذا بدوره أثر على النتيجة الصافية.

المطلب الثاني: تطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على الميزانية المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلي تشخيص الوضعية المالية لمركب الملح وهذا باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على الميزانية المالية، وهذا كما يلي:

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي

من أجل أن يتحقق التوازن المالي يجب أن يتوفر ثلاث شروط وهي كالتالي:

- رأس المال العامل **(FR)** أكبر من الصفر.
- رأس المال العامل **(FR)** أكبر من احتياجات رأس المال العامل **(BFR)**
- الخزينة الصافية **(TN)** اكبر من الصفر.

وهذا ما سيتم حسابه وتحليله:

1- **رأس المال العامل** (FR):

سوف نقوم بدراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور

1. من أعلى الميزانية:

سنقوم بحساب رأس المال العامل حسب خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(17): رأس المال العامل من أعلى الميزانية للفترة (2017-2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة– الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	1770590401,91	2351975071,56	2403125928,86
	الأصول الثابتة	1685230788,50	2305550962,64	2287051023,74
النتيجة		**85359613,41**	**46424108,92**	**116074905,12**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد المحلق رقم (1- 2)

التحليل:

نستطيع القول أن المؤسسة حققت نتائج موجبة من منظور أعلى الميزانية طيلة السنوات الثلاث، ويشير ذلك أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة المدى (أصول الثابتة) بأموالها الدائمة وحققت فائضا ماليا أو هامش أمان يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية حيث حققت المؤسسة في سنة **2017** هامش أمان قدره 85359613.41 دج، والسنة **2018** قدره 46424108.92 دج، والسنة **2019** قدره 116074905.12 دج، كما نلاحظ ارتفاع كبير في رأس مال العامل لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث قدرت هذه الزيادة بقيمة 69650796.18 دج وهذا راجع إلى قيام المؤسسة برفع رأس المال العامل عن طريق الزيادة في الاقتراضات المالية (الديون المالية) هذا من أجل تمويل الاستثمارات الجديدة وتوسع في النشاط.

2. من أسفل الميزانية:

سوف نقوم بحساب رأس المال العامل حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (18): رأس المال العامل من أسفل الميزانية للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
الأصول الجارية – الخصوم الجارية	**الأصول الجارية**	139839151,02	98805616,32	168881566,58
	الخصوم الجارية	54479537,61	52381507,40	52806661,46
النتيجة		**85359613,41**	**46424108,92**	**116074905,12**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1– 2)

التحليل:

نستطيع القول أن المؤسسة من منظور أسفل الميزانية حققت نتائج موجبة طيلة الفترة **(2017–2019)** أي أن المؤسسة في حالة تحويل كل أصولها الجارية إلي سيولة فإنها تستطيع الوفاء بكل استحقاقات الخصوم الجارية مع تحقيق فائض أو هامش أمان، حيث يقدر في السنة **2017** بـ 85359613,41 دج، والسنة **2018** يقدر بـ 46424108,92 دج، **والسنة 2019** يقدر بـ 116074905,12 دج.

كما أنه يوجد ثلاثة أنواع للرأس المال العامل، حيث سيتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في جدول التالي:

الجدول رقم (19): أنواع رأس المال العامل للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

البيان / السنوات	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	68378724,64	125988562,80	54280096,40
الأصول الثابتة	1685230788,50	2305550962,64	2287051023,74
رأس المال العامل الخاص	**-1616852063,86**	**-2179562399,84**	**-2232770927,34**
الخصوم الجارية	54479537,61	52381507,40	52806661,46
الخصوم الغير الجارية	1702211677,27	2225986508,76	2348845832,46
رأس المال العامل الأجنبي	**1756691214,88**	**2278368016,16**	**2401652493,92**
إجمالي الأصول المتداولة	139839151,02	98805616,32	168881566,58
رأس المال العامل الإجمالي	**139839151,02**	**98805616,32**	**168881566,58**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1 – 2)

التحليل:

- **رأس المال العامل الخاص:** من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة طيلة فترة الدراسة يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها الجديدة أي إنشاء وحدة إنتاجية جديدة بمواردها الخاصة، وهذا ما يؤكد على لجوء المؤسسة للديون المالية من أجل تمويل الاستثمارات الجديدة.
- **رأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ أن القيمة الديون متزايدة خلال فترة الدراسة، هذا راجع إلى قيام المؤسسة بإنشاء وحدة إنتاجية جديدة من أجل التوسع في النشاط

- **رأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ أن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي هذا ما يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة وهذا من أجل تمويل دورة الإستغلال.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR):

خلال دورة الاستغلال تحاول المؤسسة تغطية احتياجات الدورة بموارد الدورة والفرق بينهما يسمي باحتياج رأس المال العامل، وهذا ما سوف يتم توضيحه في الجدول الأتي

الجدول رقم(20): احتياجات رأس المال العامل للفترة (2017-2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
(أصول الجارية – خزينة الأصول)– (خصوم الجارية – خزينة الخصوم)	أصول الجارية – خزينة الأصول	111920753,21	80228511,08	150081909,31
	خصوم الجارية – خزينة الخصوم	54479537,61	52381507,40	52806661,46
النتيجة		**57441215,60**	**27847003,68**	**97275247,85**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1 -2)

التحليل:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل **(BFR)** موجبة خلال الفترة المدروسة، وهذا يشير إلي أن موارد الدورة لم تستطيع تغطية كل احتياجات الدورة، ومنه تلجئ المؤسسة إلي رأس المال العامل**(FR)** من أجل تغطية احتياجات الدورة الناقصة، وهذا راجع إلى وجود حالة توسع في النشاط من خلال فتح وحدة إنتاجية جديدة وزيادة أعباء الاستغلال المرتبطة بالنشاط

3- الخزينة الصافية (TN):

باعتبار أن خزينة هي القيم المالية السائلة التي يمكن للمؤسسة التصرف فيها لمواجهة احتياجاتها اليومية ومنه سوف نقوم بتوضيح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): الخزينة الصافية للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
خزينة الأصول – خزينة الخصوم	خزينة الأصول	27918397,81	18577105,24	18799657,27
	خزينة الخصوم	/	/	/
النتيجة		**27918397,81**	**18577105,24**	**18799657,27**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الملحق رقم (1 – 2)

التحليل:

نلاحظ أن خزينة الصافية موجبة خلال الفترة المدروسة، حيث يشير هذا إلي أن المؤسسة لديها سيولة الكافية للمواجهة ديونها قصيرة الأجل، وهذه النتائج الموجبة للخزينة راجع إلى قدرت المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها المالية ومع تحقيق فائض في التمويل ظهر على شكل سيولة نقدية متاحة في خزينة المؤسسة، كما نلاحظ وجود انخفاض في صافي الخزينة وهذا راجع إلى الزيادة في الأعباء النقدية كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم وراجع أيضا إلى وجود حالة التوسع في النشاط، حيث سجل زيادة مستمر في أعباء المستخدمين خلال فترة الدراسة أي في سنة 2018 سجلت زيادة تقدر بـ: 6940408.01 دج مقارنة بسنة 2017 وزيادة في سنة 2019 تقدر بـ : 17671734.6 دج مقارنة بسنة 2018، وكما سجل زيادة في قيمة الضرائب و الرسوم حيث قدرت في سنة 2018 بـ : 3382439.84 دج مقارنة بسنة 2017، أما بنسبة لسنة 2019 سجل انخفاض ضئيل جدا يقدر بـ 210250.04 دج.

الفرع الثاني: تحليل النسب المالية

من خلال الميزانيات المالية السابقة نستطيع حساب وتحليل مختلف النسب المالية

1– نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم(22): نسب التمويل للفترة (2017– 2019)

البيان	المعادلة	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	(الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة) ×100	%105	%102	%105
نسبة التمويل الخاص	(الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة) ×100	%4	%5	%2
نسبة التمويل الخارجي	(مجموع الديون ÷ مجموع الأصول) ×100	%69	%95	%98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1 – 2)

التحليل:

- **نسبة التمويل الدائم:** من خلال الجدول نستطيع القول أن المؤسسة غطت كل أصولها الثابتة مع تحقيق هامش أمان (فائض مالي) خلال الفترة المدروسة، حيث يقدر هذا الهامش خلال الفترة المدروسة على التوالي: 5%، 2%، 5%، حيث تشير هذه النسبة أيضا على أن رأس المال العامل موجب.
- **نسبة التمويل الخاص:** نقول أن المؤسسة خلال الفترة المدروسة لم تغطي كل الأصول الثابتة وهذا بدون الاستعانة بالديون، حيث قدرت نسبة التغطية في سنوات 2017–2018–2019 على التوالي 4%، 5%، 2%، وهذا يشير أن المؤسسة استعانة بالديون لتغطية الاستثمارات الجديدة.
- **نسبة التمويل الخارجي:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة غطت تقريبا كل الأصول بالأموال الخارجية خلال الفترة المدروسة (2017–2019) والنسب التغطية على التوالي: 96%، 95%، 98%، وهذه النسب مرتفعة راجعة إلى وجود حالة توسع في النشاط وقيام المؤسسة باستثمارات جديدة من أجل إنشاء وحدات إنتاجية جديدة.
- **2– نسب السيولة:**

يتم حساب نسب السيولة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهذا ما سيتم حسابه في جدول التالي:

جدول رقم (23): نسب السيولة للفترة (2017–2019)

البيان	المعادلة	2017	2018	2019
نسبة السيولة	(الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة) ×100	%256,68	%188,62	%319,81

العامة				
نسبة السيولة المختصرة	((الأصول المتداولة – المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ) ÷ الخصوم الجارية)) ×100	%85,39	%72,68	%61,22
نسبة السيولة الجاهزة	(خزينة الأصول ÷ الخصوم المتداولة) ×100	%51,24	%35,46	%35,60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحلق رقم (1 – 2)

التحليل:

- **نسبة السيولة العامة:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات الدراسة تتوفر على سيولة جيدة، وبالتالي تستطيع الوفاء بالديون قصيرة الأجل في حالة تحويل أًصولها المتداولة إلي سيولة، حيث في سنة 2017 غطت المؤسسة كل الخصوم المتداولة ومع تحقيق هامش بمقدار ضعفين ونصف قيمة الخصوم المتداولة، وسنة 2018 قدر الهامش بنسبة 88%، وسنة 2019 بمقدار ثلاث أضعاف قيمة الخصوم الجارية، ويشير أيضا أن رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الثلاث، كما نلاحظ وجود تذبذب في نسبة السيولة العامة بالارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى سياسة الائتمان والتحصيل خاصة بالمؤسسة مع الزبائن ووجود حالة توسع في النشاط أي زيادة الأعباء النقدية كأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم، وراجع أيضا إلى ارتفاع أو انخفاض في المخزونات.
- **نسبة السيولة المختصرة :** نلاحظ في سنة 2017 أن الأصول المتداولة ودون اللجوء إلي المخزونات –باعتباره العنصر الأبطأ في التحويل إلي السيولة– وبعد تحويلها إلي سيولة تستطيع الوفاء بنسبة 85% من الخصوم الجارية، أما في سنتي 2018– 2019 فقدرت نسب التغطية على التوالي بـ : 72%، 62%، وحسب الخبراء التحليل فإن النسبة المثالية يجب تكون محصورة بين 30% و50%
- **نسبة السيولة الجاهزة:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2017 تستطيع تغطية أو تلبية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها بنسبة 53%، وحيث سجل انخفاض في نسبة التغطية لسنتي 2018 –2019 على التوالي بمقدار 35.46%، 35.60% وحسب الخبراء فالنسبة المثالية تكون محصورة بين 25% و33%.

نستطيع القول أن نسب السيولة متحكم فيها من طرف المؤسسة وهذا راجع إلى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق هامش أمان، هذا ما يجعلها في وضعية مالية مربحة وقادرة على وفاء بالتزاماتها.

المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام النسب المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب إلي تحليل جدول حسابات النتائج انطلاقا من:

أولا: مؤشرات تطور المؤسسة: سنقوم بحساب مؤشرات تطور نشاط المؤسسة خلال الفترة المدروسة وهي كالأتي:

1–معدل نمو رقم الأعمال (نسبة التغير):

فيما يلي جدول يوضح تطور رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة خلال الفترة المدروسة (2017– 2019)

الجدول رقم(24): تطور رقم أعمال المؤسسة للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
نسبة التغير= (رقم الأعمال $_n$ – رقم الأعمال $_{n-1}$) ÷ رقم الأعمال سنة $_{n-1}$	رقم الأعمال	207886338,01	280697135,07	291867356,95
	نسبة التغير	/	%35,02	%3,97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المحلق رقم (4 – 5)

نلاحظ من خلال الجدول أن رقم أعمال المؤسسة في نمو مستمر خلال الفترة المدروسة حيث قدر نسب النمو خلال سنتي 2018 و2019 على التوالي بـ: 35% و 3.97%، وهذا النمو راجع إلي زيادة مبيعات أي زيادة الطلب على المنتوجات المؤسسة خلال سنوات الثلاث، وراجع أيضا إلى التوسع في نشاط المؤسسة وهذا بإنشاء وحدة إنتاجية جديدة.

2– نسب تغير إنتاج السنة المالية:

سنقوم بالحساب التغير في إنتاج السنة المالية انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(25): تطور إنتاج السنة المالية للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
نسبة التغير= (إنتاج السنة $_n$ – إنتاج السنة $_{n-1}$) ÷ إنتاج السنة $_{n-1}$	إنتاج السنة المالية	588644613,63	632020474,39	590230905,60
	نسبة التغير	/	%7,36	-(%6,61)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4 – 5)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت زيادة في قيمة إنتاج السنة المالية لسنة 2018 بنسبة 7.36% مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلي زيادة في رقم الأعمال حيث سجلت زيادة كبيرة في سنة 2018 تقدر بـ: 72810797 دج مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة الطلب على المنتوجات، كما سجل أيضا زيادة في إنتاج المثبت سنة 2018 يقدر بـ 17668890.68 دج وهذا راجع إلى عمليات التوسع التي تقوم بها المؤسسة، وأما سنة 2019 فقد سجلت المؤسسة انخفاض في قيمة إنتاج السنة المالية بنسبة 6.61% والسبب الانخفاض راجع إلي انخفاض في قيمة إنتاج المثبت مقارنة بسنة 2018 بقيمة تقدر بـ : 41535702.36 دج وهذا راجع إلى انتهاء من أغلب العمليات الخاصة بإنشاء الوحدة الإنتاجية الجديدة، وكما لاحظنا انخفاض في مخزون المنتوجات المصنعة والمنتوجات قيد الصنع لسنة 2019 تقدر بـ : 11234607 دج مقارنة بسنة 2018 هذا راجع إلى قرار المؤسسة في خفض الإنتاج.

3–نسبة التغير في القيمة المضافة:

سوف نقوم بحساب التغير في القيمة المضافة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(26): نسبة تطور في القيمة المضافة للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
نسبة التغير= (القيمة	القيمة المضافة	235915230,04	332551886,00	312901972,14

المضافة $_n$ – القيمة المضافة $_{n-1}$) ÷ القيمة المضافة $_{n-1}$	نسبة التغير	/	%40,96	–(%5,90)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4 – 5)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة شهدت ارتفاع في القيمة المضافة لسنة 2018 بنسبة 40% مقارنة بسنة 2017، وهذا راجع إلي الفرق الكبير بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها وهذا ما يدل على الكفاءة الإنتاجية للمركب أي يعبر على قدرة المؤسسة على تحكم في استخدام العناصر المستهلكة في الإنتاج من المواد والخدمات هذا بدليل انخفاض المستمر في المشتريات المستهلكة والخدمات طيلة فترة الدراسة، حيث سجل انخفاض في قيمة المشتريات المستهلكة سنة 2018 تقدر بـ : 34364660 دج مقارنة بسنة 2017، وانخفاض في سنة 2019 يقدر بـ: 20259223.7 دج مقارنة 2018، كما شهدت أيضا الخدمات انخفاض طيلة فترة الدراسة، وأما سنة 2019 سجلت المؤسسة تراجع طفيف في قيمة المضافة بنسبة 5.90%، وهذا راجع إلي انخفاض قيمة إنتاج السنة المالية في سنة 2019 تقدر بـ : 41789568.7 دج مقارنة بسنة 2018.

4–**نسبة التغير في النتيجة الصافية:** يمثل الجدول التالي تطور النتيجة الصافية خلال الفترة المدروسة(2017–2019)

الجدول رقم(27): تطور النتيجة الصافية للفترة (2017–2019) (الوحدة: دج)

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
نسبة التغير= (النتيجة الصافية $_n$– النتيجة الصافية $_{n-1}$) ÷ النتيجة الصافية $_{n-1}$	النتيجة الصافية	70934611,89	128544450,05	56835983,65
	نسبة التغير	/	(%81,21)	–(%55,78)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4 – 5)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت زيادة كبير في النتيجة الصافية بنسبة 81.21% مقارنة بسنة 2017، وهذا راجع إلي النتائج الموجبة والأرباح التي حققتها المؤسسة خلال دورة الاستغلال حيث سجلت سنة 2018 رقم أعمال كبير يقدر بـ: 280697135.07 دج مقارنة بسنة 2017 هذا ما أدى بدوره إلى الزيادة

الكبيرة في إنتاج السنة المالية حيث قدر بـ: 43375860.7 دج مقارنة بسنة 2017، ومع انخفاض كبير في استهلاك السنة المالية قدر بـ: 53260795.2 دج مقارنة بسنة 2017 هذا أدى بدوره إلى تحقيق زيادة معتبرة في القيمة المضافة قدرت بـ: 96636656 دج ومنه أدى إلى تحقيق نتائج جيدة للنتيجة العملياتية والفائض الإجمالي للاستغلال، أما سنة 2019 شهدت المؤسسة انخفاض كبير في النتيجة الصافية بنسبة 55.78% مقارنة بسنة 2018 هذا راجع إلى انخفاض الكبير في إنتاج السنة المالية حيث قدر بـ: 41789568.7 دج مقارنة بسنة 2018، هذا ما أدى بدوره إلى انخفاض في القيمة المضافة، ومع هذا الانخفاض صاحبه زيادة في أعباء المستخدمين حيث قدرت بـ: 17671734.6 دج مقارنة بسنة 2018 وهذا بسبب قيام المؤسسة في التوسع في النشاط وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض في الفائض الإجمالي للاستغلال حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ: 37111398.3 دج مقارنة بسنة 2018 وهذا الانخفاض صاحبه أيضا زيادة كبيرة في مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة قدرت بـ: 43575475.35 دج مقارنة بسنة 2018، ومنه أدى إلى تحقيق نتيجة عملياتية ضعيفة قدرت بـ: 56974248.56 دج مقارنة بسنة 2018.

ثانيا: نسب التجزئة القيمة المضافة

سنقوم من خلال الجدول التالي بقياس نسبة استفادة كل من المستخدمين والدولة (ضرائب) والمؤسسة(إجمالي فائض للاستغلال) من القيمة المضافة خلال الفترة (2017– 2019)

الجدول رقم(28): نسبة توزيع القيمة المضافة خلال الفترة (2017–2019)

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
أعباء المستخدمين ÷ القيمة المضافة	نسبة استفادة العمال	%42,38	%32,15	%39,82
الضرائب ÷ القيمة المضافة	نسبة استفادة الدولة	%1,75	%2,26	%2,33
إجمالي فائض الاستغلال ÷ القيمة المضافة	نسبة استفادة المؤسسة	%55,86	%65,58	%57,84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4 – 5)

من خلال الجدول نلاحظ الثبات النسبي لعملية توزيع القيمة المضافة، إذ تمثل المؤسسة المستفيد الأكبر من القيمة المضافة وبشكل متزايد، حيث شهدت تذبذب في النسبة خلال الفترة الدراسة لتستقر في حدود 58% نهاية سنة 2019 أي بقيمة قدرت بـ: 180993660.91 دج ، أما العمال استفادوا بنسبة محصورة مابين 42.38% و39.82% خلال الفترة الدراسة أي بقيمة قدرت لسنة 2019 بـ: 124589048.40 دج، بينما تستفيد الدولة بالجزء الأقل نظرا لتعلق الضرائب والرسوم بمستوى نشاط المؤسسة حيث قدرت لسنة 2019 بقيمة قدرت بـ: 7319262.83 دج.

ثالثا: نسب المردودية

تعتبر مؤشرات المردودية إحدى المؤشرات الاقتصادية المهمة في تحديد مستوى كفاءة الأداء وقياس نتيجة أعمال المؤسسة، وهذه المؤشرات كما يلي:

1- المردودية التجارية: تهدف هذه النسبة إلى العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الأعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء، حيث سوف سنقوم بحساب المردودية التجارية خلال الفترة (2017-2019) انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(29): المردودية التجارية للفترة (2017-2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	النتيجة الصافية	70934611,89	128544450,05	56835983,65
	رقم الأعمال	207886338,01	280697135,07	291867356,95
النتيجة		0,341	0,457	0,194

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4 -5)

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية التجارية خلال الفترة (2017-2019) موجبة، حيث سجلت زيادة في المردودية خلال سنتي 2017 و2018 لتصل إلي 0.457، وهذا ما يعني أن كل دينار من رقم الأعمال

يحقق ما مقداره 0.457 دينار من النتيجة الصافية، وهذا مؤشر على ارتفاع في رقم الأعمال الخاص بالمؤسسة أي زيادة في المبيعات المؤسسة وكذا التحكم في التكاليف والأعباء نشاطها وهذا بدليل انخفاض المستمر في استهلاك السنة المالية خلال الفترة المدروسة، بينما سنة 2019 سجلت انخفاض في المردودية التجارية لتصل إلي 0.194 دينار من كل دينار من رقم الأعمال هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج المركب.

2–المردودية المالية: تهدف هذه النسبة إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف أموالها الخاصة، وهذا ما سنتطرق إليه في الجدول التالي:

الجدول رقم(30): المردودية المالية خلال الفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية ÷ رؤوس الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	70934611,89	128544450,05	56835983,65
	رؤوس الأموال الخاصة	68378724,64	125988562,80	54280096,40
النتيجة		1,037	1,020	1,047

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1 – 2)

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية موجبة ومتزايدة خلال الفترة (2017–2019)، مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة، حيث سجلت سنة 2019 أعلى نسبة لها بمقدار 1.047 وهذا يعني أن كل دينار من رؤوس الأموال الخاصة يولد ما مقداره 1.047 دينار من النتيجة الصافية.

3–المردودية الاقتصادية: تهدف إلى تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استغلال وتوظيف مجمل أصولها وهذا ما سوف يتم حسابه انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(31): المردودية الاقتصادية للفترة (2017–2019) **(الوحدة: دج)**

المعادلة	السنوات / البيان	2017	2018	2019

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول	النتيجة الصافية	70934611,89	128544450,05	56835983,65
	مجموع الأصول	1825069939,52	2404356578,96	2455932590,32
النتيجة		0,038	0,053	0,023

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1 – 2)

من خلال الجدول نلاحظ الثبات النسبي المردودية الاقتصادية، حيث سجلت سنة 2018 أعلى نسبة لها بمقدار 0.053 أي يعني كل دينار من إجمالي الأصول يولد ما مقداره 0.053 من النتيجة الصافية، وبينما في سنة 2019 استقرت النسبة لتصل إلي 0.023 دينار، وهذه نسب ضئيلة وهذا راجع إلي قيمة الكبيرة للأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة المحققة.

خلاصة الفصل:

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة وهو البقاء والاستمرارية وتحقيق الأرباح والوصول إلي الأهداف المسطرة بكل فعالية، لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للأملاح –مركب الملح لوطاية بسكرة– فبدأنا بتقديم تعريف شامل حول المؤسسة، وبالإضافة إلي عرض نشاطها وهيكلها التنظيمي وكذا عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة خلال الفترة (2017–2019)، ومن خلال تحليلنا للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا باعتبار أن شروط التوازن المالي محققة والمتمثلة في رأس المال العامل موجب ورأس مال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية موجبة خلال فترة الدراسة، كما لاحظنا وجود حالة التوسع في النشاط وإنشاء وحدات إنتاجية جديدة، أما من جانب نسب السيولة لاحظنا أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وفي تواريخ استحقاقها، وكما أن المؤسسة حققت مردودية مرتفعة وموجبة وهذا ما يشير على كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح.

وفي الأخير نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية جيدة ومتوازنة ماليا خلال فترة الدراسة (2017–2019).

الخاتمة العامة

يهتم التحليل المالي بدراسة وتفسير محتويات القوائم المالية وهذا بعد ترتيبها وتبويبها، ويتم استخدام الأساليب والأدوات التحليل عليها، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عن هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة الوضع المالي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية، ويقوم أيضا على تقديم المعلومات اللازمة التي تساعد الأطرف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، فالتحليل المالي ضروري لأنه يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة.

فالتحليل المالي يمثل المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة أمام كل المتعاملين معها، حيث تسمح لنا عملية التحليل المالي بالكشف عن الاختلالات داخل المؤسسة وأسباب ضعفها، ومحاولة تقديم الحلول للخروج منها وتفاديها في المستقبل والمساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبما أنا أغلب المؤسسات تشتكي من تدهور أدائها المالي، فأصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام المباشر لدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقا من القوائم المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة، وذلك باعتبار القوائم المالية هي مدخلات عملية التحليل المالية فهي تلخص بشكل مرتب ومنظم كل العمليات الاقتصادية والمالية الخاصة بأنشطة المؤسسة، فهي تعكس وتجسد مبدأ الصورة الصادقة نظرا لما يحتويه من معلومات مالية شاملة ومفصلة، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بما يحتويه القوائم المالية التي يتم تحليلها.

من خلال ما تطرقنا له في فصل النظري وفصل الدراسة التطبيقية يمكننا استخلاص النتائج المتوصل لها والتي من خلالها يمكن إثبات أو نفي فرضيات هذا البحث، كما قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات الهامة المتعلقة بموضوع البحث، إلى جانب اقتراح العديد من البحوث التي يمكن انجازها مستقبلا كامتداد لموضوع بحثنا هذا

I. نتائج اختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** كان نص هذه الفرضية بـ: التحليل المالي يظهر صورة أكثر مصداقية لوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، **تم إثبات صحة الفرضية الأولى**، وهذا من خلال تطبيق النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على القوائم المالية، وهذا ما يساعد على التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكذا التعرف على سلامة

الأوضاع المالية للمؤسسة، وعلى ضوء هذه النتائج يقوم متخذ القرار باتخاذ القرارات المالية المناسبة وفي الوقت المناسب.

- **الفرضية الثانية:** كان نص هذه الفرضية بـ: يساعدنا قياس وتقييم الأداء والتوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية في تحديد مراكز القوة والضعف فيها، **تم إثبات صحة الفرضية الثانية** حيث يسمح لنا استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي وتطبيقها القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية المراد تشخيصها من استخراج مختلف الانحرافات ونقاط قوتها وضعفها وبعدها اتخاذ مختلف إجراءات تصحيحية لهذه الانحرافات والحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المرجوة بكفاءة وفعالية.
- **الفرضية الثالثة:** كانت تنص هذه الفرضية بأن إسقاط مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمركب الملح يمكننا من تشخيص وضعها المالي، وكذا الكشف عن الاختلالات الحاصلة له، وقد **تم إثبات صحة هذه الفرضية** من خلال الفصل الثاني والذي تضمن إجراء الدراسة التطبيقية علة مركب الملح خلال الفترة (2019/2017)، وذلك بإسقاط وتطبيق أساليب وأدوات التحليل المالي التقارير المالية للمركب، وذلك في حدود المعطيات التي تم جمعها والحصول عليها من أجل التعرف بشكل تطبيقي على دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية، ومن بين هذه النسب و المؤشرات نذكر على سبيل المثال: نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط ونسب الربحية، وكما تم تحليل التوازنات المالية للمركب مثل: رأس المال العامل واحتياج رأس مال العامل والخزينة الصافية.

II. نتائج البحث:

يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي:

1- تسمح القوائم المالية بتقديم صورة حقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات والبيانات المستخرجة من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، مما يساعد المحلل المالي في تطبيق مختلف أدوات وأساليب التحليل المالي بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2- يقوم التحليل المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

3- التحليل المالي هو تحويل مخرجات النظام المحاسبي، أي البيانات الواردة في القوائم المالية الأساسية لاتخاذ قرارات من شانها ضمان الاستمرار والتمويل ومعالجة الانحرافات والمشاكل وترشيد التكاليف والنفقات.

4- يمكن من خلال جدول حساب النتائج تقييم القوة الايرادية للمؤسسة وتحليل مختلف مجالات أدائها المالي كتحليل النشاط، الإنتاجية، الربحية، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لهذا الأداء.

5- إن التحليل العمودي والأفقي يقدمان كثيرا من المعلومات ويوضحان العديد من التغيرات في بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج سواء بالزيادة أو النقصان، والقيم المطلقة لكل منهما، ويبينان الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال تحليل إرادتها ونفقاتها.

6- تحقيق لرأس مال عامل موجب طيلة فترة الدراسة، هذا ما يشير على قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها مع تحقيق هامش أمان.

7- تحقيق خزينة الصافية موجبة خلال فترة الدراسة، مما يدل على تسديد المؤسسة لكل التزاماتها قصيرة الأجل ومع تحقيق فائض في الخزينة.

8- تم تحقيق المردودية المالية موجبة خلال الفترة الدراسة، مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة.

9- قدرة المؤسسة على تحقيق رقم أعمال متزايد خلال فترة الدراسة، مما يؤثر على نتائج النشاط بالإيجاب.

10- ارتفاع واضح في المجموع العام لميزانية المركب خلال سنوات الدراسة، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في الإقتراضات المالية، وهذا بسبب إلى قيام المركب في توسع في نشاط المؤسسة وزيادة وحدات إنتاجية جديدة.

11- تسجيل المؤسسة زيادة مستمر في أعباء المستخدمين نتيجة التوسع في النشاط المؤسسة وزيادة وحدات إنتاج جديدة.

12- تراجع قيمة صافي نتيجة السنة المالية لمركب الملح خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية، مما أثر على القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال ومع زيادة في قيمة أعباء المستخدمين ومخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة.

13-تسجيل تراجع في استهلاك السنة المالية وهذا ما يشير على قدرة المؤسسة في تحكمها في التكاليف.

14-تم تسجيل نسب السيولة موجبة وهذا ما يدل إلى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق هامش أمان، هذا ما يجعلها في وضعية مالية مربحة وقادرة على وفاء بالتزاماتها.

15-تمكن المؤسسة على تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا باعتبار أن شروط التوازن المالي محققة.

III. التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية:

1- استحداث مكاتب للتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية، مع ضرورة تتبع كل ما هو جديد في هذا المجال ومحاولة مواكبة التطورات الدولية له.

2- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية يحضرها مدراء المؤسسات العمومية والخاصة لإبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه أدوات وأساليب التحليل المالي.

3- القيام بدورات تدريبية للمحللين الماليين في مجال التحليل المالي، لزيادة قدرتهم وفعاليتهم بالتعامل مع نتائج التحليل المالي، واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

IV. أفاق الدراسة:

ومن خلال بحثنا دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية نجد أن الموضوع متسع ويمكننا أن نتناول عدة مواضيع من هذا العنوان ، ومن بينها:

1- استخدام التحليل المالي في تحسين الأداء والتوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2- أثر تطبيق أدوات التحليل المالي في نجاعة إستراتيجية التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية.

3- دور التحليل المالي في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب:

1- أسامة عبد الخالق الأنصاري، "**الإدارة المالية**"، جامعة القاهرة، مصر، 2019.

2- إلياس بن ساسي وآخرون، "**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

3- أمين السيد أحمد لطفي، "**التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

4- حمزة محمود الزبيدي، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004.

5- حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

6- خميسي شيحة، "**التسيير المالي للمؤسسة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

7- دريد كامل آل شبيب، "**مبادئ الإدارة المالية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8- ريتشارد شرويدر وآخرون، "**نظرية المحاسبة**"، تعريب- خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد خال، دار المريخ للنشر، رياض، السعودية، 2016.

9- زغيب مليكة وآخرون، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011.

10- شعيب شنوف، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

11- شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2009.

12- صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، "**التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**"، خوارزم العلمية ناشرون ومكتبات، السعودية، الطبعة الأولى 2015.

13- عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي (أسس ـ مفاهيم ـ تطبيقات)**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

14- عبد الله عبد الله السنفي، " **الإدارة المالية**"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2013.

15- عبد الوهاب رميدي وآخرون، "**المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، دون ناشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016.

16- عدنان تايه النعيمي وآخرون، "**التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

17- عطا الله علي الزبون، **" استراتيجيات التحليل المالي**"، دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 2009.

18- على خلف عبد الله، وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

19- غادة عباس، "**أسس الإدارة المالية**"، جامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

20- فيصل محمود الشواورة، "**مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

21- كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2006.

22- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

23- محمد الصيرفي، "**التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

24- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، "**إدارة الموارد المالية**"، دار التعليم الجامعي الإسكندرية مصر 2017.

25- محمد مدحت غسان الخيري، "**التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)**"، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

26- محمود عبد الحليم الخلايلة، "**التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1998.

27- منير شاكر محمد وآخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، مطبعة الطليعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

28- مؤيد راضي خنفر وآخرون، "**تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

29- نبيل بوفليح، "**دروس وتطبيقات في التحليل المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2019.

30- نعيم نمر داوود، "**التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**"، دار البداية ناشرون وموزعون عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

31- هيثم محمد الزعبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

32- وليد ناجي الحيالي، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2009

II. المجلات العلمية:

1- تقرارت يزيد، "**استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**"، مجلة بحوث، الجزء الثاني، العدد 11، جامعة الجزائر (1)، الجزائر 2016.

2- غالمي العالية، "**التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة**"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018.

3- وكال نور الدين، خليفة الحاج، "**التشخيص المالي أداة لرسم إستراتيجية المالية للمؤسسة**"، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، جامعة لعربي التبسي، تبسة، 2016.

III. أطروحات الدكتوراه:

1- إنتصار سليماني، "**التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة حاج لخضر باتنة (2016/2015).

2- جودي محمد رمزي، "**أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014).

3- عريف عبد الرزاق، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016).

4- كحول صورية، "**دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2017/2016).

5- كردودي سهام، "**دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014).

6- محمود الحافظ عيشوش، "**دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية**" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016).

7- منير عوادي، "**استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة صيدال**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، (2020/2019).

8- نوبلي نجلاء، "**استخدام أدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014).

9- هادفي خالد، "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019/2018).

IV. الرسائل الجامعية:

1- أيمن فريد، "**استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة الجزائر (3) الجزائر، (2013/2012).

2- بزقراري حياة، "**دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2011/2010).

3- بن يوسف مريم، "**التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية**"، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة البليدة (2)، البليدة، أفريل 2014.

4- حسن سليمان محمد أبو عودة، "**مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017.

5- رضوان باصور، "**استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، (2009/2008).

6- سمسوم صليحة، "**أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2001.

7- شناي عبد الكريم، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2009/2008).

8- الشيخ ولد عبد الجليل، "**دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية**"، مذكرو تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر (2008/2007).

9- لزعر محمد سامي، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة (2012/2011).

10- محمد سراي، "**التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية**"، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف، (1995/1994).

11- هني محمد فؤاد، "**طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (2013/2012).

12- اليمين سعادة، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2009/2008).

V. التشريعات والقوانين:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد (19)، 25 مارس 2009، المتضمن للقرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2019

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		20 000.00		20 000.00	20 000.00
Immobilisations corporelles		1 732 333 922.84	650 203 066.15	1 082 130 856.69	495 322 735.35
Immobilisations encours		1 186 680 328.70	3 501 598.10	1 183 178 730.60	1 792 300 721.26
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants		4 598 267.28		4 598 267.28	647 917.12
Impots Differes Actif		17 123 169.17		17 123 169.17	17 259 588.91
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 940 755 687.99	653 704 664.25	2 287 051 023.74	2 305 550 962.64
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		136 550 935.69		136 550 935.69	60 733 643.95
Créances et emplois assimilés					
Clients		6 955 082.50		6 955 082.50	12 493 237.00
Autres débiteurs		5 593 018.54		5 593 018.54	5 711 718.54
Impots		982 872.58		982 872.58	1 289 911.59
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		18 799 657.27		18 799 657.27	18 577 105.24
TOTAL ACTIF COURANT		168 881 566.58		168 881 566.58	98 805 616.32
TOTAL GENERAL ACTIF		3 109 637 254.57	653 704 664.25	2 455 932 590.32	2 404 356 578.96

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation		4 844 100.00	4 844 100.00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		56 835 983.65	128 544 450.05
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-7 399 987.25	-7 399 987.25
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		54 280 096.40	125 988 562.80
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impots (différés et provisionnés)		6 248 739.85	6 248 739.85
Autres dettes non courantes		2 314 081 670.07	2 194 560 680.05
Provisions et produits comptabilisés d'avance		28 515 422.54	25 177 088.86
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 348 845 832.46	2 225 986 508.7
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		41 652 212.70	39 053 470.82
Impots		2 823 494.50	2 765 196.00
Autres dettes		8 330 954.26	10 562 840.58
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS II		52 806 661.46	52 381 507.40
TOTAL GENERAL PASSIF		2 455 932 590.32	2 404 356 578.96

الملحق رقم (02): الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2018

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		20 000.00		20 000.00	20 000.00
Immobilisations corporelles		1 089 923 381.84	594 600 646.49	495 322 735.35	415 636 385.27
Immobilisations encours		1 795 802 319.36	3 501 598.10	1 792 300 721.26	1 253 743 652.63
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants		647 917.12		647 917.12	520 866.88
Impots Differes Actif		17 259 588.91		17 259 588.91	15 309 883.72
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 903 653 207.23	598 102 244.59	2 305 550 962.64	1 685 230 788.50
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		93 047 557.15	32 313 913.20	60 733 643.95	93 315 319.15
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 493 237.00		12 493 237.00	12 202 275.00
Autres débiteurs		5 711 718.54		5 711 718.54	5 353 838.54
Impots		1 289 911.59		1 289 911.59	1 049 320.52
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		18 577 105.24		18 577 105.24	27 918 397.81
TOTAL ACTIF COURANT		131 119 529.52	32 313 913.20	98 805 616.32	139 839 151.02
TOTAL GENERAL ACTIF		3 034 772 736.75	630 416 157.79	2 404 356 578.96	1 825 069 939.52

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation		4 844 100.00	4 844 100.00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		128 544 450.05	70 934 611.89
Autres capitaux propres-Report à nouveau		-7 399 987.25	-7 399 987.25
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		125 988 562.80	68 378 724.64
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impots (différés et provisionnés)		6 248 739.85	6 248 739.85
Autres dettes non courantes		2 194 560 680.05	1 676 612 058.07
Provisions et produits comptabilisés d'avance		25 177 088.86	19 350 879.35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 225 986 508.76	1 702 211 677.27
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		39 053 470.82	39 871 834.53
Impots		2 765 196.00	1 059 999.00
Autres dettes		10 562 840.58	13 547 704.08
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS II		52 381 507.40	54 479 537.61
TOTAL GENERAL PASSIF		2 404 356 578.96	1 825 069 939.52

الملحق رقم (03): الميزانية المالية لمركب الملح لسنة 2017

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN ACTIF

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF (NON COURANT)					
Immobilisations Incorporelles		20 000.00		20 000.00	20 000.00
Immobilisations Corporelles					
Terrains		39 373 296.00		39 373 296.00	39 373 296.00
Constructions, et Agmts		462 611 831.81	269 718 756.50	192 893 075.31	196 918 328.37
Installations, Mat.Outil.indust.		459 880 643.60	282 176 460.28	177 704 183.32	237 248 448.80
Autres Immobilisations corporelles		40 498 661.54	34 832 830.90	5 665 830.64	4 771 804.00
Immobilisations encours		1 295 498 750.03	3 501 598.10	1 291 997 151.93	416 367 611.71
Immobilisations Financières					
Prets		520 866.88		520 866.88	479 600.02
Placements					
Autres actifs financiers					
Impots Differes Actif		15 309 883.72		15 309 883.72	13 768 546.52
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 313 713 933.58	590 229 645.78	1 723 484 287.80	908 947 635.42
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Stocks de Marchandises					
Matieres Premieres et Fournitures		12 403 425.37		12 403 425.37	7 885 124.42
Autres Aprovisionnements		105 185 854.98	32 313 913.20	72 871 941.78	53 478 857.40
En cours de Production					
Stocks de Produits		7 850 014.75		7 850 014.75	9 461 608.68
Stocks Provenant d'immo.					
Stocks à L'exterieur					
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 202 275.00		12 202 275.00	21 152 430.00
Autres débiteurs		5 351 838.54		5 351 838.54	5 476 118.55
Impots		979 850.20		979 850.20	1 455 251.76
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers					
Trésorerie		27 918 397.81		27 918 397.81	12 459 562.38
TOTAL ACTIF COURANT		171 891 656.65	32 313 913.20	139 577 743.45	111 368 953.19
TOTAL GENERAL ACTIF		2 485 605 590.23	622 543 558.98	1 863 062 031.25	1 020 316 588.61

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

BILAN PASSIF

Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

PASSIF	Note	N Net	N-1 Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital Social			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation		4 844 100.00	4 844 100.00
Résultat net		110 254 106.49	92 000 158.88
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-7 399 987.25	2 102 621.70
Comptes de liaisons		1 675 211 757.55	855 797 869.97
TOTAL I		1 782 909 976.79	954 744 750.55
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impots (différés et provisionnés)		6 248 739.85	6 248 739.85
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		19 285 059.35	17 189 099.45
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		25 533 799.20	23 437 839.30
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		39 944 617.54	25 903 775.62
Impots		1 059 999.00	293 684.00
Autres dettes		13 613 638.72	15 936 539.14
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		54 618 255.26	42 133 998.76
TOTAL GENERAL PASSIF		1 863 062 031.25	1 020 316 588.61

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2019

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

Compte de Resultats
(Par Nature)
Periode Du : 01/01/2019 Au : 31/12/2019

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		291 867 356.95	280 697 135.07
Variation stocks produits finis et en cours		238 132 691.95	249 367 298.90
Production immobilisée		56 844 723.87	98 380 426.23
Subventions d'exploitation		3 386 132.83	3 575 614.19
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		590 230 905.60	632 020 474.39
Achats consommés		217 874 608.29	238 133 831.93
Services extérieurs et autre comsommations		59 454 325.17	61 334 756.46
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		277 328 933.46	299 468 588.39
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		312 901 972.14	332 551 886.00
Charges de personnel		124 589 048.40	106 917 313.85
Impots,taxes et versements assimilés		7 319 262.83	7 529 512.87
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		180 993 660.91	218 105 059.28
Autres produits opérationnels		4 279 629.82	3 234 579.28
Autres charges opérationnelles		8 909 038.98	18 738 248.35
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		119 582 120.77	76 006 645.35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		192 117.58	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		56 974 248.56	126 594 744.86
Produits financiers			
Charges financières		1 845.17	
VI-RESULTAT FINANCIER		-1 845.17	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		56 972 403.39	126 594 744.86
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		136 419.74	-1 949 705.19
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		594 702 653.00	635 255 053.67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		537 866 669.35	506 710 603.62
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		56 835 983.65	128 544 450.05
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
ELéments extraordinaires(charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		56 835 983.65	128 544 450.05
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

الملحق رقم (05): جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2018

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

Compte de Resultats
(Par Nature)
Periode Du : 01/01/2018 Au : 31/12/2018

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
Ventes et produits annexes		280 697 135.07	207 886 338.01
Variation stocks produits finis et en cours		249 367 298.90	295 841 650.07
Production immobilisée		98 380 426.23	80 711 535.55
Subventions d'exploitation		3 575 614.19	4 205 090.00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		632 020 474.39	588 644 613.63
Achats consommés		238 133 831.93	272 498 491.91
Services extérieurs et autre comsommations		61 334 756.46	80 230 891.68
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		299 468 588.39	352 729 383.59
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		332 551 886.00	235 915 230.04
Charges de personnel		106 917 313.85	99 976 905.79
Impots,taxes et versements assimilés		7 529 512.87	4 147 073.03
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		218 105 059.28	131 791 251.22
Autres produits opérationnels		3 234 579.28	2 435 785.73
Autres charges opérationnelles		18 738 248.35	675 861.18
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		76 006 645.35	63 573 849.13
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		126 594 744.86	69 977 326.64
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		126 594 744.86	69 977 326.64
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 949 705.19	- 957 285.25
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		635 255 053.67	591 080 399.36
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		506 710 603.62	520 145 787.47
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		128 544 450.05	70 934 611.89
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
ELéments extraordinaires(charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		128 544 450.05	70 934 611.89
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج لمركب الملح لسنة 2017

ENASEL EL OUTAYA

EL OUTAYA W BISKRA

Compte de Resultats
(Par Nature)
Periode Du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Designations	Notes	Exercice N	Exercice N-1
ventes de marchandises			
vente de produits finis		207 886 338.01	207 846 815.62
prestations de servicess		807 137.50	693 000.00
Autres ventes			
Ventes et produits annexes Inter-unite		297 273 940.00	307 730 655.00
Cessions recus inter-unités		90 390 300.00	88 282 995.00
Variation stocks produits finis et en cours		-1 622 227.18	-1 047 653.64
Production immobilisée		80 494 443.56	55 628 160.84
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		494 449 331.89	482 567 982.82
Achats consommés		137 587 603.31	140 779 091.36
Services extérieurs et autre comsommations		23 940 904.05	28 714 446.85
Services facturés inter-unités		4 205 090.00	4 018 234.10
Services recus inter-unités		56 636 689.98	47 403 413.66
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		213 960 107.34	212 878 717.77
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		280 489 224.55	269 689 265.05
Charges de personnel		99 989 271.39	90 002 363.67
Charges de personnel Inter-unite			
Produits de personnel Inter-unite			
Impots,taxes et versements assimilés		4 147 073.03	1 993 845.56
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		176 352 880.13	177 693 055.82
Autres produits opérationnels		2 436 986.69	7 620 480.52
Autres charges opérationnelles		675 862.16	9 611 318.48
Dotations aux amortissements		65 970 919.83	50 089 646.30
Dotations aux provisions et pertes de valeur		1 104 527.40	1 712 177.45
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
Frais de siege facture			
Frais de siege reçu		934 598.69	
V-RESULTAT OPERATIONNEL		110 103 958.74	125 612 571.56
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		110 103 958.74	125 612 571.56
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Part des travailleures			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires		957 285.25	1 136 961.32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		590 674 571.08	549 452 495.89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		480 420 464.59	457 452 337.01
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		110 254 106.49	92 000 158.88
Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)			
ELéments extraordinaires(charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		110 254 106.49	92 000 158.88

الملحق رقم(07)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير

LE DECANAT

عمادة الكلية

الرقم : ..58.../ ك.ق.ت.ت/2020

إلى السيد: المؤسسة الوطنية للأملاح

مركب الملح لوطاية

– وكالة بسكرة -

طلب المساعدة على استكمال البحث

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب (ة): عبة جلال الدين

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة بـ : " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية "

تحت إشراف: د / لحسن دردوري

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في : 2020/03/17

ع/ عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات
والمسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق

تأشيرة المؤسسة المستقبلة